

المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الشامل - اليمن  
مايو - أغسطس ٢٠١٣ م

*The Academic Conference in Support of the Comprehensive  
National Dialogue May – August 2013*



مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى  
*Journal of Scientific Conferences and Seminars,  
Queen Arwa University*



**أزمة التعليم في الجمهورية اليمنية وتحديات القرن الواحد والعشرون**

أ.ب. احمد علوان المذحجي

جامعة صنعاء - كلية التربية

٢٠١٣-٠٥-٠١

**ISSN Online: 2959-1945**

**DOI: 10.58963/qaujcs.v1i5.145**

**Website: [qau.edu.ye](http://qau.edu.ye)**

**مقدمة:**

حدثت خلال العقدين الماضيين تطورات إقليمية وعالمية هائلة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا والثقافة، وقد صنف الخبراء العالميون التغييرات التي حصلت في العالم خلال تلك الفترة إلى عشر ثورات عالمية: منها ثورة الاتصالات وثورة المعرفة، والثورة العلمية، وثورة العولمة، والثورة الاجتماعية والثورة الاقتصادية وقد بدأت ثورة المعلومات والاتصالات مسيرتها. وأخذ التطور السريع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثر تأثيراً متزايداً على كافة جوانب حياتنا اليومية. ومن هذا المنطلق أصبح لزاماً على المؤسسات العامة والخاصة في بلادنا التكيف مع المعطيات التقنية الجديدة بطريقة تمكنها من الانتفاع بها على الوجه الأكمل، وتعمل على الحد من الأخطار التي تكمن فيها، حيث أننا لم نعد مجتمع من المجتمعات في جزيرة ثقافية محصورة أو معزولة قائمة بذاتها؛ إلا أن التأثير والتأثر بها حاصل ولو بنسب محدودة.

وعادة ما تحدث الأزمة التعليمية نتيجة تراكم مجموعة من التأثيرات الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي مثل تدني المستوى العلمي، وتخلف المناهج، أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسة للنظام التعليمي ويشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لجودته ونوعيته ولبقائه.

والأزمة التعليمية في الجمهورية اليمنية وخاصة داخل المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها كالتعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي فهي حالة مزمنة غاب عنها التحديث والتطوير، وعدم التنظيم وخلل في سيادة الإدارة التقليدية، ويقر الكثيرون بعدم قدرة القيادات الإدارية للمدارس والجامعات على مواجهة موقف معين باستخدام الطرق التقنية والمتطورة في التعامل مع المواقف التربوية والأكاديمية. ومن بعض الأمور التي تؤدي إلى ظهور مثل هذه الأزمة التعليمية:

١. عدم توافر المباني التعليمية وملحقاتها التعليمية بشكل كاف، وبجودة مناسبة.

٢. ضعف إعداد المعلم والأستاذ أثناء الخدمة.

٣. اكتظاظ المناهج والمقررات الدراسية وتركها بدون تطوير أو تحسين.

٤. الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص.

٥. الكثافة الطلابية، وازدحام الفصول والقاعات الدراسية.

٦. وجود خلل في العملية التعليمية.

٧. غياب الفلسفة التعليمية الواضحة.

٨. غياب الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم ودوره في التقدم مواكبة العصر.

٩. غياب التقييم الذاتي، والاعتماد الأكاديمي. (المنحجي ٢٠٠٩، عماد الدين ١٩٩٧م).

واليمن كغيرها من دول العالم تتأثر بما يحدث حولها، فقد حولت القنوات الفضائية وثورة الاتصالات والمواصلات السريعة المجتمع الدولي إلى كيان بشري واحد يعيش في قرية إلكترونية متقاربة الأجزاء والمنافع. وقد أدت الثورة الاقتصادية إلى تناقص نسبة القوى البشرية العاملة في قطاعي الزراعة والصناعة وتزايد نسبتها في قطاع الخدمات نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتسارعت الأحداث الاقتصادية العالمية نحو تشكيل نظام اقتصادي عالمي حر أدى إلى تحطيم الحواجز الحدودية والجمركية بين الدول وإلى حرية التجارة العالمية وذلك، فيما يعرف بالعولمة؛ كل هذه المتغيرات تدعو للتجهيز والاستعداد والإعداد للتعامل مع المؤثرات العالمية من أجل الانتفاع بإمكاناتها ومخترعاتها، والحد من أخطارها وأثارها السلبية، ويتطلب ذلك إعادة النظر في نظامنا التربوي وتطويره بما يحافظ على أصالتنا وقيمنا الثابتة وخصوصيتنا العربية والإسلامية، ويتيح لنا في الوقت نفسه الانتفاع بالنواحي الإيجابية للتطورات العالمية ومواكبتها. وفي ضوء ذلك أكد الخبراء الدوليين في أكثر من مجال أهمية إعطاء الأولوية العليا للتعليم في الإنفاق الحكومي؛ لأن الاستثمار في التعليم لا يشكل استثماراً في مستقبل البلد فقط بل في مستقبل البشرية جمعاء، خاصة ونحن شعب فتى تشكل فئات العمر فيه من ٧ إلى ١٩ أكثر من ٥٠٪ تقريباً من عدد السكان؛ كما أن هناك عدد كبير من القوى العاملة بحاجة إلى تدريب وتأهيل تقني عالي لمواكبة ومسايرة دول الجوار والعالم المتحضر وتلبية متطلباتها التنموية التي أيضاً هي متطلبات مجتمعنا على السوي، حيث تواجهنا الكثير من التحديات. (تركي ٢٠٠٧/ نازم ٢٠٠٧).

وشعب هذه طبيعته يشكل بحد ذاته تحدياً كبيراً لا بد أن يحظى بأولوية في التفكير التنموي ومن هو في سوق العمل بحاجة ماسة إلى التدريب والتأهيل. إضافة إلى ذلك، فهناك تحديات كثيرة تواجه مجتمعنا على المستويين المحلي في ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعالمية وذلك على النحو الآتي:

أولاً: على المستوى المحلي:

أ- الظروف الاقتصادية والتي تتمثل في:

١. اتساع سيطرة القطاع العام والضعف النسبي للقطاع الخاص.

٢. صعوبة عمليات الإصلاح الاقتصادي وما يترتب عليها من تبعات.

- \* الخصخصة والمشاكل الناجمة عنها بالنسبة للعمالة.
- \* سياسة الاقتصاد الحر والتحديات التي تصاحبها.
٣. انعدام الثقة في كثير من الأحيان بين القطاع الخاص والسلطات الحكومية.
٤. صعوبة التعامل مع الأوضاع الدولية الجديدة (العولمة، اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، والشراكة الأورومتوسطية .... الخ)
٥. مشكلة الأوضاع الإقليمية المستجدة (الإرهاب، النزاعات العسكرية، ارتفاع معدلات البطالة حالة الكساد العالمي، ... الخ).
٦. مشاكل وصعوبة تمويل الأنظمة التعليمية والتدريبية لضمان الاستمرارية (Sustainability). (نازم ٢٠٠٧م، عنائب ١٨٤١٨هـ).
- كما أدت ثورة المعلومات إلى إحداث تغير جذري في المجال الاقتصادي والاجتماعي شمل رأس المال وطرائق الإنتاج وأشكاله وعلاقاته. حيث تراجعت أهمية عناصر وطرائق الإنتاج التقليدية والمواد الخام في قيمة السلعة، وأصبحت المعلومات هي العنصر الأهم وأصبح المدير المتميز هو من يمتلك معارف ومعلومات أكثر حداثة، ومهارات استخدام التقنيات، وترتب على ذلك أن أصبح رأس المال المعرفي والتقني أكثر أهمية وأعمق أثر من رأس المال المادي. أمام هذه المتغيرات وفي مواجهة تلك التحديات يجب أن نسعى إلى التغير المطلوب وفق حاجاتنا المعاصرة، وسرعة تحديد تلك التحديات.
- ب- الظروف الاجتماعية والثقافية:
١. مشكلة توزيع وتقسيم الطبقات الاجتماعية إلى طبقات متفاوتة المستويات في كل المجالات.
  ٢. التعامل مع الاتجاهات الفكرية السائدة تجاه الأنواع المختلفة من التعليم والتعلم والتطلع إلى التعليم العالي المتميز.
  ٣. ضعف أو عدم القبول والرضا الاجتماعي للأعمال اليدوية والمهنية.
  ٤. العادات والتقاليد الموروثة والتأثير القوي للدين والعادات والتقاليد على الحياة الاجتماعية والثقافية.
  ٥. القوانين والتشريعات والأعراف القائمة والبالية والتي تعوق التطوير.
  ٦. البيروقراطية والمقاومة التقليدية للتغيير ولكل ما هو جديد.
  ٧. التناثر المؤسسي والأنانية.
  ٨. عدم وجود جهة موحدة مسؤولة عن وضع وصياغة متطلبات التعليم الجيد (ضمان الجودة، منح الشهادات، المستويات القياسية للمهارات الاعتماد الأكاديمي، إطار وطني للمؤهلات... الخ).
  ٩. عدم رسوخ ثقافة التعليم مدي الحياة، والتعلم الذاتي.
  ١٠. عدم الاهتمام الكافي بالفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة والإناث. (نازم ٢٠٠٧ / الفار ١٩٩٨م).
- ثانياً: على المستوى العالمي:
- نجد أن هناك من يشير إلى إن أزمة التعليم في اليمن والوطن العربي في حقبة يقف فيها العالم على مشارف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ويواجه تحديات كبرى تتمثل في مجموعة من القضايا ذات الطابع العالمي من أهمها:
١. الانفجار السكاني حيث يتوقع أن يصل عدد سكان الكرة الأرضية عام (٢٠٢٥) إلى حوالي ستة مليارات ونصف المليار نسمة، أذ في دول العالم الثالث، ومنها الوطن العربي واليمن.
  ٢. الأزمة البيئية والتدهور البيئي حيث يواجه المجتمع البشرى أزمة حادة في العلاقة بين الإنسان والتنمية والبيئة، ومظاهر التلوث بآشكاله والمضرة بالموارد الطبيعية، ونسب توافرها.
  ٣. الهجرة من الريف إلى الحضر أصبحت ظاهرة سكانية خطيرة تتطوي على مشكلات ترتبط بالافتقار من البيئات الأصلية والانتقال بيئات جديدة تعد القادمين الجدد عبئاً ثقيلاً متعدد الوجوه والأبعاد، أهمها الاجتماعية والاقتصادية.

٤. العالم المتداخل المجتمعات حيث تواجه البشرية تحولات عالمية اجتماعية وثقافية واقتصادية وتكنولوجية تفرض معطياتها على الذ الاجتماعي الوطني والنظام الاقتصادي الإقليمي ومنظومة القيم الإنسانية.
٥. الانفجار المعرفي المتمثل بثورة المعلومات والتقنيات ووسائل الاتصال وأثر ذلك في إحداث التغيير الجذري لأساليب الحياة الفردية والاجتماعية وفي طموحات الشعوب وأمالها نحو التنمية البشرية.
٦. توجه النظم التربوية نحو التغيير والاستجابة لمطالب المجتمعات واستشراف المستقبل وأبحاث البشرية بالتربية وسيلة لتنمية قدرات الإنسان وتمكينه من الانتفاع ببيئته وتطويرها وتهيئتها للتعامل مع ثورة المعلومات بشكل خاص. (عماد الدين 1997 مصطفى ٢٠٠٥).

وعليه فثمة تساؤلات كثيرة تدور في أذهان الكثير من المتابعين والمهتمين بالشأن التربوي والتعليمي في كثير من المؤسسات والجامعات اليمنية، فيما يتعلق بمدخلات النظم التربوية وعملياتها ومخرجاتها، ومدى مواكبتها للعصر الحديث، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجمهورية اليمنية التي عاشت رداً من الزمن، تحت نير الإمامة والاستعمار التي لعبت دوراً كبيراً في صياغة نظم تربوية بدائية قائمة على مناهج ذات طابع تقليدي من جهة، ولخدمة أغراضها الرجعية والاستعمارية من جهة أخرى. وعلى الرغم من مضي أكثر من أربعين عاماً على التحرر من الإمامة والاستعمار منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ والاستقلال نوفمبر ١٩٧٦، واكتشاف الثروة النفطية التي عادت عليها بالمرءود المادي، فإن النظم التربوية في اليمن لم تؤتِ أكلها حتى الآن، ولم تحقق نقلة نوعية في مجتمعنا اليمني على الأصعدة كافة، إضافة إلى تدني مستوى التعليم وتراجع مكانته وقيمه في سلم أولويات المواطن، كما لم تستطع الجمهورية اليمنية القضاء على الأمية الأبجدية التي تجاوزت الستة مليون أمي حسب آخر إحصائية لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٤م. وبالرغم مما سبق فقد مر التعليم في اليمن بمراحل مختلفة من التوسع الكمي والنوعي، فقد تمكنت الجمهورية اليمنية بعد ثورتها في سبتمبر وأكتوبر من نشر العلم والمعرفة وفتح المدارس في المدن والقرى، والعمل على توفير التعليم وإتاحته لجميع أبناء الوطن ( بنين وبنات) واستجابة لمتطلبات التنمية وإنمائها، وحتى تواكب بلادنا حركة النمو العالمية التي تحتاجها المجتمعات كافة، في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية وتتفاعل معها إيجابياً شكلت هذه الحركة دافعاً قوياً من أجل المحاولة لإحداث نقلة نوعية عالية الجودة في تطوير التعليم في كل المراحل الدراسية، ومواجه التحديات المختلفة التي تعيقه، وتصور بالحلول المناسبة لتحسين العملية التربوية والتعليمية في الجمهورية اليمنية مواكبة للعصر، ولو أنها لم تتحقق بدرجة مقبولة.

مشكلة الدراسة:

إذا كانت التربية في جوهرها عملية علمية، وتتجه نحو المستقبل، وهي الأداة التي تعد أجيال اليوم لعالم الغد. وهي الأساس لخلق فرد عالمي بالتربية وجعل التعليم عملية مهنية في عالم سريع التغيير، هذا النوع من الإعداد قد تواجهه العديد من الصعوبات والمشكلات، والتحديات، وعليه يجب تهيئة الكثير من الظروف لإعداده، ليصبح قادراً على التعامل مع هذه التحديات والتغلب عليها، وعليه فقد تمثلت مشكلة الدراسة بالسؤالين الرئيسيين الآتين:

١. ما التحديات التي تواجه التعليم في الجمهورية اليمنية في القرن الواحد والعشرين، وتوقعات التغلب عليها؟
٢. كيف يمكن التغلب على أو مواجهة هذه التحديات؟

**هدف الدراسة:**

هدفت الدراسة بشكل عام إلى محاولة تحديد ملامح التعليم في المستقبل في ضوء التحديات المختلفة التي تواجهها الجمهورية اليمنية في القرن الحادي والعشرين، ووضع بعض التصورات الفاعلة للتغلب عليها أو الحد منها. الطريقة والإجراءات:

وللإجابة عن هذا التساؤل استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى التعرف على المشكلة المراد دراستها وإعطاء الوصف الكامل لها ولأبعادها. وهو المنهج الذي يتم من خلاله وصف الظاهرة وتفسيرها، ويدرس هذا المنهج الظواهر الراهنة دراسة كيفية توضح خصائص الظاهرة، وكمية توضح حجمها وتغيرات درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ولا يقف الأسلوب الوصفي جامداً عند وصف الظواهر والممارسات السائدة أو الواقع بل يتجاوز ذلك للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تسهم في تفسير الظواهر بما يسمح بتغييرها وتوجيهها نحو أهداف مرغوب فيها أو متوخاه. (المذحجي ٢٠٠٨). كما إن هذا المنهج يتناول الممارسات والظواهر كما هي على أرض الواقع بالإضافة إلى أنه يتجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليل واشتقاق الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة التي يعالجها الباحث، انه من أكثر المناهج العلمية ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات (عريفج وآخرون 1987 م). كما تم الاعتماد على البحث النظري والمكتبي، والأبحاث المنشورة، والأدبيات المختلفة في جمع البيانات ذات العلاقة للوصول إلى الحقائق والاستنتاجات. كذلك اعتمد الباحث على كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م الذي صدر عن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية يونيو ٢٠١٠م.

أدبيات للدراسة:

سيتم مناقشة التحديات التي تواجه اليمن باعتباره جزء من الوطن العربي والعالم والذي يؤثر ويتأثر بمب يجري فيهما، وفي هذا الجزء استعان الباحث بعدد من الدراسات المختلفة ووظفها في إعداد الإطار النظري مع بعض الإضافة أو التعديل والحذف بما يخدم هدف الدراسة وفكرتها ومن أهمها:

أ. التحدي الثقافي والمعرفي:

الثقافة هي ذلك النسيج المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك وكل ما يبني عليها من تجديبات وابتكارات ووسائل في حياة الناس مما ينشأ في ظل كل عضو من أعضاء الجماعة، ومما ينحدر إلينا من الماضي فنأخذ به كما هو أو نظوره في ضوء ظروف حياتنا وخبراتنا. فهي بإيجاز ذلك الجزء من البيئة الذي صنعه الإنسان بنفسه وهذبه بخبرته وتجاربه، والتي تحدد ملامح شخصيته وتعمل على ضبط اتجاهات سيره، بل وترسم أهدافه المستقبلية. واليوم اخذ الصراع الثقافي شكلا مختلفا عن السابق، وأصبح خطر سيطرة ثقافة واحدة على أخرى أو أكثر يتبلور بشكل واضح خلال القرن الحالي حيث بدأت تنتشر قيم وسلوكيات تسود في ثقافة معينه بين ثقافات أخرى تعد محافظه، وأصبحت البشرية تواجه تحولات عالمية اجتماعية وثقافية تفرض معطياتها على النسيج الاجتماعي الوطني ومنظومة القيم الإنسانية، إن أمتنا العربية في أقطارها كافة تقف الآن أمام اصطلاح عولمة الثقافة الذي يوحى بهيمنة ثقافة على الثقافات الأخرى، وادعاء ثقافة ما بأنها عالمية على الثقافات الأخرى مما يؤدي إلى وقوف المتلقي والمتأثر بالكم الهائل الذي تضخه وسائل الإعلام والأدوات التكنولوجية الأخرى، مثل شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني، والفضائيات وشبكات التلفزة العالمية إلى الشعور بالتمزق وفقدان الهوية ومن ثم استسلامه لتيارات غريبة عن أصالته، مما يؤدي أيضاً إلى شعوره بالسلبية والضياع وتشنت الانتماء، وحتى يمكن الاستفادة من وسائل الاتصال لتتقيف تحديات التربية اليمنية والعربية في القرن الحادي والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل، المعلم الذي يلعب الدور الأساسي في تعميق شعور الطالب نحو مجتمعه وتوضيح الغث من السمين له مما يبث عبر هذه الوسائل والأدوات، فان ذلك يفرض على المعلم أن يصل إلى مستوى من الفهم والثقافة العالية ليستطيع تحقيق الأهداف الأتية مع طلبته:

١. دعم الهوية الثقافية للمجتمع اليمني والعربي، ولا يعني ذلك بحال من الأحوال الانغلاق أو التوقع الثقافي ورفض التفاعل مع الثقافات الأخرى، فالثقافة العربية ثقافة منفتحة على الثقافات العالمية منذ القدم، فقد صنع العرب واحدة من أهم موجات " العولمة " في التاريخ الإنساني عندما خرجوا إلى شتى بقاع المعمورة تجاراً وهداةً وباحثين عن المعرفة، بل ومصدرين للثقافة العربية والإسلامية الأصيلة، أما اليوم فاستجاباتهم تتسم بالانكماش على الذات والخوف الشديد من الآخر والانبهار به وثقافته وليس من سبيل إلى الصمود إلا بالتعلم واستيعاب ما لدى الآخرين من رصيد المعارف والعلوم وفنون الإنتاج مع ترسيخ الثقافة الوطنية وتعزيز الثقة بالذات، ولا يفوتنا الإشارة إلى أن أهم وسائل تعبير الأمة عن هويتها هو الشعور بالانجاز والتفنن في الإبداع الجمالي والتكنولوجيا، وبهذا يمكن إقامة العلاقة المتوازنة بين أفراد المجتمع أولاً، ثم الانفتاح على المجتمعات الخارجية بثقافاتها المتعددة من ناحية أخرى، ويعد ذلك إحدى أهم مسؤوليات نظام التعلم ومنظومة المجتمع العلمي وعلى رأسه معلم ومدرسة المستقبل.

٢. شرح الخطط الوطنية والقومية لتعزيز الأفكار والقيم الإيجابية السائدة في مجتمعاتنا، وبما يسهم في بناء أجيال قوية محصنة، بحيث تستطيع الإطلاع على علوم الآخرين والانفتاح عليها والاستفادة منها دون أن ينال ذلك من مبادئها وقيمتها وهويتها الثقافية الأصيلة بل وأكثر من ذلك محاولة تسويق ما لدينا من قيم أصيلة لدى الآخرين، وعندها لا نخشى على أبنائنا الانفتاح والانغماس فيما تفرضه العولمة من تحديات. (نازم ٢٠٠٧، الروابدة ١٩٩٥، تركي ٢٠٠١، تركي ٢٠٠٧).

ولن يتأتى لنا تحقيق هذه الأهداف إلا إذا ارتفع المستوى الثقافي للمعلم، بحيث يتيح له القدرة على الانتقاء أمام هذا الكم الهائل من المعلومات والأفكار والثقافات التي تحملها وسائل الاتصال الموجهة والتي يديرها جيوش من المختصين والعلماء ذوي القدرات العلمية والثقافية العالية، وهذا يعني إن على المعلم أن يكون على قدر من الفهم والإدراك للتعامل معها، وأن يملك أداة التمييز الذكي والتحري العلمي والتمحيص الدقيق عن كل ما يتلقاه. (سعيد ٢٠٠٠).

وثورة المعلومات التي تواجهها مؤسساتنا التربوية وعلى رأسها الجامعات تحديات كبيرة لا بل معضلات متفاقمة نتيجة لثورة المعلومات التي أفرزها هذا القرن في مختلف المجالات والتخصصات، فعلى سبيل المثال ينشر في الولايات المتحدة وحدها ما يزيد عن مليون بحث ومقالة في مختلف العلوم والتخصصات حتى أصبح الكتاب الذي يخرج توا من المطبعة متخلف عن المعرفة بما لا يقل عن أربعة سنوات هذا الانفجار المعرفي والتقني المذهل والسريع جعل من معلوماتنا وخبرائنا متخلفة وغير مواكبة. ويمكننا القول بأننا نواجه ما يسمى بالصدمة الثقافية، ومن يعاني منها يجد نفسه أمام مواقف معقدة ويواجه أحداث وعلاقات صعبة غير مألوفاً وغير متوقعة لا يعرف كيف يواجهها أو كيف يتعامل معها. ونحن في الجامعات نواجه سيلاً متدفقاً من المعلومات والمعارف المتنوعة والمتضاربة والمتعارضة، إذن كيف يجب أن نتعامل معها؟. وعليه يعد هذا الوضع للعديد من العاملين في هذا الحقل وضعاً معقداً يصعب التعامل معه فالبعض منا لا يعرف كيف يحصل على المعلومة وان حصل عليها لا يعرف كيف ينظمها وان نظمها لا يعرف كيف يحتفظ بها وان احتفظ بها لا يعرف متى يستخرجها وإن استخرجها لا يعرف كيف يوظفها. هذا الوضع جعل العديد منا يشعر بالعجز وعدم المقدرة على المواكبة فبدلاً من مواجهة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات بعقل ناقد وعلمي وفكر متحرر وتقنية مواكبة نجده يتمسك بنظريات تقليدية متخلفة ويغرق طلبته بسيل من المعلومات الخامدة غير المنظمة، ليس هذا فحسب بل يحيطها بهالة من التخويف والامتحانات غير الهادفة إلا من الحفظ والتذكر والتكرار اعتقاداً منه إن عقول الطلبة مخازن يمكن أن يخزن فيها كل شيء وأي شيء ويستخرجه وقت الامتحانات، وهذا ليس مستغرباً فالعديد منا أعد محاضراً وملقناً يوصل ما لديه على سامعيه بغض النظر عن استعدادهم أو رغبتهم في الاستماع والتعلم هذا الإعداد غير المواكب دفع بالبعض من المدرسين والطلاب إلى الاستهلاك دون الإنتاج، والاستيعاب دون الإبداع، والترديد دون التفكير، والتفكير دون التطبيق. كان لهذا الموقف انعكاسه السيئ على العملية التربوية ككل ومن مخرجاته اللامبالاة وتنمية ثقافة الصمت والإمعة والامتدادية وضعف القدرة على التفكير المنتج واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالتالي العيش على هامش الحضارة. ويعتقد جون دوي إن المجتمعات التي تريد المواكبة والإسهام في بناء حضارة إنسانية فاعلة وان تتصدى للظلم والاستبداد والتعسف والفساد وأن تحقق حياة مرفهة

تتفياً بأجواء من الحرية والديمقراطية على أبناء هذه الشعوب والمجتمعات إن يتسلحوا بتربية تقدمية وثقافة دينامية لكي يتمكنوا من تشخيص مشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها، وان يتجاوزوا التربية المتخلفة والتقليدية لأنها تعيد إنتاج نفس الحضارة والثقافة الخاملة التي تعيق عملية التطوير والتحديث. لهذا دعا جون دوي إلى تبني التربية التقدمية لأنها القادر الوحيد على صياغة الغد المشرق. ويؤيد وجهة النظر هذه قائلاً إن مجتمع الغد تصنعه التربية التقدمية وان الثورة في التربية شرط لازم لكل ثورة مهما يكن شأنها. والواقع الحياتي لمجتمعنا يدل على صحة وجهة النظر هذه. لقد جربنا مختلف النظم السياسية من الملكية إلى الدكتاتورية والشمولية إلى الجمهورية والتي اعتمدت جميعها الاتجاهات التربوية التقليدية لما يزيد عن أربعة عقود وكانت النتائج كارثية على الوطن والمواطن ومن مخرجاتها على سبيل المثال لا الحصر تنمية الثقافة الماضوية الامتدادية والشخصية المطواعية سريعة التصديق والقطيعية التي لا تمتلك القدرة على قول لا لأولئك الفاسدين والمفسدين. إن مثل هذه التربية على حد تعبير فرنيتز كونكل Frit Kunkel في كتابه دعونا طبيعيين Let's Be Normal تخلق أنساناً يعيش حياة نيابية كأنه يعيش بالنيابة عن شخص آخر. هذه الحياة المستعارة النيابية التي نشاهدها في مختلف مجالات الحياة في الجامعة وفي العمل والبيت والمدرسة هي نتاج لثقافة وتربية ستاتيكية خاملة لها تأثيرها على مجمل حياتنا. (رضا ١٩٩٨، مصطفى ٢٠٠٥، تركي ٢٠٠٨، رشيد ٢٠٠٠، نازم ٢٠٠٧).

ب. القدرة على اتخاذ القرار الصائب:

الانفجار المعرفي لا يقدم سيلاً من المعلومات فحسب بل يقدم الغث والسمين الصالح والطالح المهم والاهم مما يتطلب القدرة على الفرز والتمييز واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة في المقابل نتميز بالبطء باتخاذ القرار وبالاختيارات الخاطئة وما جرى ويجري في مجتمعنا دليل واضح على صحة هذا الرأي فقد اخترنا ذوي القدرات المتدنية ليحتلوا أعلى المواقع ويتخذوا القرارات المصيرية. مما أدى إلى اختلال السلم الهرمي وباختلاله يؤدي هذا إلى الاختلال في كل شيء. أحد أهم أسباب تخلفنا عدم قدرتنا على الاختيار الصائب انظر حولك في كل موقع إداري ستجد من يمتلكون قدرات متدنية يتصدون لعملية التغير والتحديث ويفشلون في تحقيق هذا الهدف ويتساءلون لماذا هذا الفشل؟ يضعون كل الفرضيات والاحتمالات ويحاكمونها إلا احتمال واحد أن يكونوا هم السبب في هذا الفشل. هذه الظاهرة لم تنتج من فراغ فتقافتنا وتربيتنا عبر السنين والتاريخ تعتمد على النقل من السلف فخلقت شخصية هشّة من سماتها الإزاحة والتبعية. ونحن نعرف إن تقدم الأمم ورفقيها يتحدد بقدرة أبنائها على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب والمكان المناسب والسرعة المناسبة. بكلمة أخرى القدرة على استخدام المعلومات المتوفرة من أجل إيجاد الحلول المناسبة والسريعة لمعالجة المشكلات التي تواجههم. ومن المؤكد إن ما لدينا من أسس تربوية لا تؤهلنا للقيام بهذه المهمة إلا بالتغيير وفق متطلبات العصر ومعايير العالمية. (ديلور ١٩٩٦ رضا ١٩٩٨، تركي ٢٠٠٧).

ج. التحدي التقني:

من إفرات هذا القرن المدرسة الذكية Smart School ومصادر مراكز التعلم والمكتبة الالكترونية وتفريد التعليم أي التعلم الذاتي والفردى والتعليم الموازي والتعليم المنزلي. هذه التقنيات الجديدة والمبتكرة، جعلت من تقنياتنا متخلفة وغير مواكبة فالمعلم وعضو هيئة التدريس الجامعي مُلقن لمادة أكل عليها الدهر وشرب. المجتمع الجامعي مجتمع كلام ولفظية مفرطة ومن المعلوم إن اللفظية المفرطة من أسباب ونتائج التخلف الثقافي. ومن أسباب هذه اللفظية سيطرة المفاهيم التقليدية التي تغلب السياق النظري على التعلم بالعمل وتقديم مناهج لا تلبى الحاجات الحقيقية للمتعلم والمجتمع وسوق العمل، نحن بأمس الحاجة إلى اعتماد النظرية الوظيفية (الإنمائية، التطبيقية) وتطبيقها ميدانياً من خلال التعلم بالعمل Learning By Doing فالنظرية التربوية إن وجدت نظرية ميتافيزيقية تتحدث عن شيء في الخطب والإعلام وتمارس نقيضه ميدانياً. أنظر مجريات الأحداث في الشارع أصوات إعلامية مبسوطة تتظاهر بالتطور والمواكبة والعمل (لحظة حلم) أو زر الرماد في العيون وواقع مر متخلف يسهمون إسهاماً مباشراً في تضخيمه. من الإنصاف إن لا نعزو أسباب هذا التخلف إلى التربية المدرسية فحسب على الرغم أنها تتحمل العبء الأكبر في ذلك فالسياسة التعليمية خلال السنين المنصرمة ولحد الآن لها دور متميز في خلق هذا التخلف. التعليم الجامعي أيضاً مطالب أكثر من غيره إن يكون له موقف حازم مما يجري وأن يعمل على تربية العقل الناقد

الذي يؤمن بالسببية ( العلة والمعلول)، وبعبارة سيسهم في توسيع السياق اللفظي والتربية الغيبية بدلاً من خلق قاعدة التعلم بالعمل. والتربية الحوارية بمفهومها الشمولي والحوار الذي نقصده لا يقتصر على الحوار بين المدرس والطالب فحسب بل بين الإنسان والظواهر المحيطة به وقد أكد العديد من التربويين على أهمية الحوار بمفهومه الشمولي وعلى رأسهم باولو فرييري Palo Friere ١٩٢١-١٩٩٧ فهو يعتقد إن التربية الحوارية قادرة على تغيير ثقافة المجتمع وأنماط حياته وأساليب عمله لهذا يعطي للحوار بعداً حياتياً واسعاً حيث يرى إن كل من له دوراً اجتماعياً في الحياة سواء كان مدرساً أو سياسياً أو ادرياً ولا يعتمد الحوار في علاقاته مع الآخرين ليس تربوياً ولا سياسياً... بل هو سجين تعصبه الأعمى الذي يقوده إلى الاعتقاد بأنه وحده مثقف وعارف ببواطن الأمور دون غيره. لهذا دعا إلى اعتماد نظرية الوعي في التربية ووضح إبعادها في كتابه تربية المقهورين Pedagogy of The Oppressed التي تعد واحده من أهم نظريات تعليم الكبار. هذه التقنية تتطلب تشخيص الموقف وتحليل إبعاده وتفسيرها واتخاذ موقف منها وإعطاء التغذية الراجعة Feed Back إن التقنيات المعتمدة في تعليمنا تحولت إلى سلاح للوآد فهي تؤد كل عقل مبتكر وكل تفكير حر فالمحاضرة التقليدية تعتبر استبعاد وتجاهل لعقولنا، كما إن أساليب تنميط التفكير السائدة في التعليم الجامعي أسهمت وتسهم في خلق أجيال امتدادية منمطه غير قادرة على إيجاد طريق خاص بها سواء في الحصول على المعلومة أو التعامل مع أحداث الحياة اليومية، بحيث تصبح المخرجات غير قادرة على مواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين وتحدياته. (ألفين توفلر ١٩٩٠ رضا ١٩٩٨، نازم ٢٠٠١).

د. التربية المستدامة:

التربية المستقبلية هي تربية مستدامة مستمرة مدى الحياة، وهي تربية تمتاز بالمرونة والتنوع وبسهولة الحصول عليها في أوقات متنوعة وأماكن متعددة ( فلن يقف التعليم عند حدود أسوار المدرسة ولن ينتهي وقت التعلم ومداه بانتهاء أوقات الدوام المدرسي فالتعلم عملية مستمرة من المهد إلى اللحد) (عماد الدين، 1997) وتطلق أهمية التربية المستدامة باعتبارها مفتاح البقاء الأمن في مجتمع القرن الحادي والعشرين، وترتكز على دعائم أربعة رئيسية ينبغي على معلمنا اليمني أن يسعى لتحقيقها وتعزيزها لديه وهي:

- أ- التعلم للمعرفة: والذي يتضمن كيفية البحث عن مصادر المعلومات وتعلم كيفية التعلم للإفادة من الفرص التعليمية المتاحة مدى الحياة.
- ب- التعلم للعمل: والذي يتضمن اكتساب المتعلم للكفايات التي تؤهله بشكل عام لمواجهة المواقف الحياتية المختلفة، وانتقاء مهارات العمل في إطار التجارب والخبرات الجماعية المختلفة.
- ت- التعلم للتعايش مع الآخرين. والذي يتضمن اكتساب المتعلم لمهارات فهم الذات والآخرين وإدراك أوجه التكافل فيما بينهم والاستعداد لحل النزاع وإزالة الصراع وتسوية الخلافات والحوار في إطار من الاحترام والعدالة والتفاهم والسلام.
- ث- تعلم المرء ليكون: مما يعني أن تتفتح شخصية المتعلم على نحو أفضل وان لا تغفل التربية المستقبلية أية طاقة من طاقات الفرد بما فيها: الذاكرة، والاستدلال، والتفكير العلمي والناقد، والحس الجمالي، والقدرات البدنية، والقدرة على التواصل... الخ. (عماد الدين ١٩٩٧ تركي ٢٠٠٨).

هـ. قيادة التغيير:

المعلم هو القائد الفعلي للتغيير الجوهرى في المجتمع بما يغرس من قيم وعادات ومهارات وقدرات ومعارف تصل إلى عقل الطالب ووجدانه، وبما ينمي قدراته الإبداعية والابتكارية، وذلك بالتخلي عن إستراتيجية التكيف مع متطلبات التغيير والتوجه نحو إستراتيجية جديدة وهي تحمل دوراً قيادياً في التغيير لكي تنجح في تحقيق تربية مستقبلية نوعية لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين. وتتطلب قيادة التغيير من المعلم إتباع نموذج واضح وأسلوب تفكير عقلائي منظم يساعده على استشراف آفاق المستقبل واستشعار نتائج عملية تطبيق التغيير المقترح في تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل في العملية التعليمية، وبالتالي إدخال تغييرات مخطط لها لضمان نجاحها، فتكنولوجيا المعلومات لا تعني التقليل من أهمية المعلم، أو الاستغناء عنه كما يتصور البعض، بل تعني في الحقيقة دوراً مختلفاً له، ولا بد لهذا الدور أن يختلف باختلاف مهمة التربية، من تحصيل المعرفة إلى تنمية المهارات الأساسية واكتساب الطالب القدرة على أن يتعلم ذاتياً، فلم يعد المعلم هو الناقل للمعرفة والمصدر الوحيد لها، بل الموجه المشارك



طلوبته في رحلة تعلمهم واكتشافهم المستمر، لقد أصبحت مهنة المعلم مزيجاً من مهام القائد، ومدير المشروع البحثي، والناقد، والموجه. (مصطفى ٢٠٠٥، تركي ٢٠٠٨). وعلية يجب عدم تجاهل التغيرات التي تحدث داخل المجتمعات، لأنه لو تم تجاهلها فإننا نضع عقبة في سبيل التغيير، حيث عرف أن التغيير هو الظاهرة التي لا تتغير. وهذا يتطلب إعادة النظر في المناهج بما يتماشى مع هذا التغيير، بل يجب أن تستفيد هذه المناهج من التقدم الهائل ولاسيما في المجال التربوي. إذن فالتغيير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم الاجتماعية، والإنسانية والأجهزة للاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة. (المزحجي ٢٠٠٨م).

و. ثورة المعلومات:

لقد أحدثت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظمها تغيرات واسعة مهمة جداً في العالم، وبدأت القيم النسبية للمعرفة ترتفع، ودخلت المعرفة عنصراً أساسياً في الإنتاج، وتراجعت أهمية عناصر الإنتاج التقليدية والمواد الخام وغدت المعلومات هي العامل الأهم، بمعنى إن رأس المال المعرفي أصبح أكثر أهمية وأعمق أثراً من رأس المال المادي في عالم يتجه نحو الاقتصاد المعرفي الموهل في الرمزية، إن هدف التربية الجديدة لم يعد تحصيل المعرفة فقط، بل الأهم من تحصيلها القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها لحل المشاكل، وأصبحت القدرة على طرح الأسئلة في هذا العالم المتغير الزاخر بالاحتمالات والبدائل تفوق أهمية القدرة على الإجابة عنها، وهي تحصيل المعرفة وإتقانها، ويتطلب العيش الآمن في عصر المعلومات توافر القدرة الفائقة والوعي المتجدد لدى المعلم في التعامل مع المعلومات ومتطلباتها مما يساعد في تنمية القدرة لدى المعلمين على الاستغلال الأمثل للمعلومات من خلال البحث عن الطرائق الكفوءة للتعامل معها وتحقيق أقصى استفادة منها. (لونج، هارفي وويثرو، فرانك 2001، مجلة المستقبل ١٩٩٨م).

ز. تمهين التعليم:

وتعد إحدى الركائز الأساسية للارتقاء بالمعلم وتعزيز دوره وقدراته في وظيفته بكفاءة وفاعلية في بيئة سريعة التغيير، وتتمثل في اتخاذ السبل الكفيلة بجعل التعليم مهنة ترقى إلى مصاف المهن المرموقة كالطب والهندسة، ويتطلب تمهين التعليم تحديد الخصائص والكفايات الفردية للمعلم للاضطلاع بمسؤولياته في هذا العصر، ولا يتطلب التمهين توافر ثقافة واسعة وقدرات عقلية عليا لدى المعلم فحسب، بل توافر الاستقلالية في اتخاذ القرار، والحرية في الاختيار، والمعرفة المتمكنة بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، والقدرة على متابعة مستجداتها والثقة بالنفس، والالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، مما يستلزم توفير برامج إعداد وتدريب مهني متخصص للمعلمين، مميزة من حيث المستوى والمضامين من معارف ومهارات وخبرات ومواقف حقيقية، وأن تتضمن هذه البرامج أنشطة متنوعة تتصل بأدوار المعلم كمصمم للبيئات التعليمية التعليمية، وموجه لمصادر المعلومات وقائد تغيير وصانع قرار مما يمكنه من التطوير النوعي لمدخلات التعليم وتحويلها إلى مخرجات تتسم بالإبداع والابتكار والإتقان. (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، يونيو 2007).

كما يتضمن تمهين التعليم تطوير آليات مناسبة تتضمن اجتذاب طلبة ذوي كفاءات مناسبة للالتحاق بمهنة التعليم وتطوير نظام متكامل للحوافز والترقية المهنية يتضمن تصنيفاً مهنياً للمعلمين يتناسب ومؤهلاتهم وخبراتهم وانجازاتهم وإبداعاتهم، ويتطلب ذلك أيضاً تحدي تجاوز المأسسة وأمراض البيروقراطية التي لا تناسب العصر.

من جهة أخرى اعتمد النظام التعليمي التقليدي على الاستيعاب غير الفعال لمحتوى المنهج المدرسي، والتحصيل المؤقت، الذي سرعان ما يزول بعد فترة قصيرة من عقد الاختبارات، أما في النظام التعليمي الجديد فيعتمد الطالب على الإتقان الذاتي للمعلومة مع ضمان بقائها مدة أطول، والاستفادة منها في مواقف أخرى " المهن المختلفة التي يمارسها في حياته"، حيث أن الطالب قد أنتقنها بمجهوده الشخصي وبدافع من داخله بالعمل والممارسة. (داركر Druker ١٩٩٩، لونج، هارفي وويثرو، فرانك ٢٠٠١).

ح. الأزمة البيئية:

يواجه المجتمع البشري أزمة حادة في العلاقة ما بين الإنسان والتنمية والبيئة، ويزيدها تعقيداً تلك الفجوة التنموية القائمة بين الشمال الغني الذي يقطنه ربع البشر ويحتل خمسي أراضى الكرة الأرضية ويتحكم بـ 80% من مواردها الطبيعية، والجنوب الفقير الذي يقطنه ثلاثة

أرباع البشر ويحتلون الأخماس الثلاثة المتبقية من أراضي الكرة الأرضية، وهذا يفرض على التربية أن تقدر قيمة الكوكب الذي نعيش فيه، وأن موجوداته مسخرة لخدمة الإنسانية بشكل عام، وحمية إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والأرض من علاقة تحكم وسيطرة إلى علاقة توافق وانسجام لوقف ظاهرة التردّي البيئي، ومواجهة تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل، وتحديات النمو السكاني المتسارع، والتعاون الاقتصادي والتحويلات التي تواجه البشرية، لقد ألغت المعارف مفهوم الحدود الجغرافية، وجعلتها شفافة نفاذة، يصعب السيطرة عليها والتحكم بها؛ حيث لا مكان منعزل، ولا وطن مستقل، ولا ثقافة محصنة، وتراجع مفهوم الأمن الوطني ليحل مكانه الأمن الدولي، الذي يقوم على علاقات منظمة تشاركية بين العديد من الدول، ونجم عن ذلك تغيير مفهوم الأمن نفسه الذي انتقل من مفهومه القائم على الدفاع عن الوطن ورد العدوان عنه، إلى مفهومه الإيجابي الذي يقوم على شبكة واسعة من العلاقات تضمن البقاء والنمو والنماء. وبدأ العالم ينتقل من مرحلة السلام السلبي الذي يتمثل في منع بروز مظاهر العداء، والحيلولة دون ممارستها على الأطراف المتصارعة إلى مرحلة السلام الإيجابي الذي يرتبط بضمان الحريات العامة، وحقوق الإنسان، والعدالة وضمان العدل الاجتماعي، وغياب الهيمنة والاستغلال، وبدأ العالم يتحدث عن بناء السلام في إطار من التعددية الفكرية والثقافية والسياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون بين الدول والجماعات لضمان حياة كريمة للجميع، إننا مقبلون على عصر جديد يحمل آفاقاً وتحديات جديدة، والمعرفة فيه ليست مجرد وسيلة، إنها غاية في حد ذاتها، وهذا يفرض على المعلمين أعباءً كبيرة لإعداد جيل قادر على التعامل مع المعارف الجديدة والاستفادة منها لمواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات العولمة والانفتاح والتطور والنماء بل للإسهام في بناء هذا المستقبل والتأثير فيه بدلاً من أن نكون متلقين لأحداثه وتحولاته ويتطلب ذلك التركيز على الطالب منذ دخوله إلى المدرسة لتنمية قدراته المعرفية والنفسية والانفعالية مع وضع القيم الثقافية والأخلاقية والحس الوطني الذي يكتسب منذ الطفولة في الصدارة. (تركي ٢٠٠١ Trompenaars, 1993).

وقد لوحظ في الأعوام الأخيرة أن شهدت التربية البيئية اهتماماً ملحوظاً وذلك بسبب وعي الإنسان وإدراكه للمخاطر التي ظهرت في البيئة وهنا ظهر دور التربية البيئية في الوقت الحاضر في العمل على تنمية الاتجاهات والمواقف والمهارات المتعددة لدى الإنسان في التعامل مع البيئة. وعليه فإن البيئة اليوم بحاجة إلى تهذيب طبيعة التكنولوجيا المبدعة بدلاً من أن تقوي دورها في العالم، وأن البيئة اليوم تتطلب من العالم النظر إلى إن مشكلات التنمية وتنظيم الأسرة ومشكلات البيئة لا يمكن دراستها كمشكلات يفصل بعضها عن بعض، ذلك أن ارتباط كل هذه المشكلات بعضها بعض يعني "أزمة البيئة".

ولكي تكون التربية البيئية هدفاً لمقاومة المشكلات البيئية لابد أولاً من أن يكون نشر الوعي البيئي هدفاً لإستراتيجية التخطيط البيئي وصون البيئة. وإلا فلن تستطيع الكثير من المؤسسات المعنية أن تنجح في القضاء على تلك المشكلات البيئية التي تعيق كثيراً الخطط التنموية. (المذحجي ١٩٩٤).

ط. تحول المجتمع الدولي إلى قرية صغيرة:

لقد حولت العولمة المجتمع الدولي إلى قرية صغيرة أسواقها ومؤسساتها مفتوحة للجميع يسيطر عليها الأقوياء في مختلف المجالات المعرفية والتقنية. هذا الوضع جعل جامعاتنا أمام منافسة حادة غير مستعدة لها لان الدخول في مثل هذه المنافسة يتطلب وجود نظام تعليمي أساسي وثانوي وجامعي قادر على تحقيق مخرجات عالية الجودة، وبعبارة أخرى فإن مخرجاتنا سيصيبها الكساد في سوق العمل- الشهادة وحاملها- ولكي نتجاوز هذه الأزمه على جامعاتنا تبني سياسة الجودة والتخلي عن السياسة التقليدية في التدريس وفي المحتوى لهذا يمكن القول إن الجودة أصبحت ضرورية حياتية لجميع المدارس والجامعات من أجل بقائها واستمرار وجودها. ومن المعلوم إن الجودة لا تعني جودة المخرج فحسب بل هي عملية شمولية تكاملية مستمرة تبدأ بمدخلات النظام ولا تنتهي بجودة مخرجاته بل تعمل على تطويرها بصورة مستمرة إضافة لتطور النظام بكل مدخلاته وإجراءاته، وفي مقدمة ذلك ما يجب على الجامعة تطويره أعضاء هيئة التدريس لان الجودة تتطلب درجة عالية من الكفاءة الأكاديمية والمهنية والقيمية. ويعزو كلايبر P.Clapper أسباب تدني مستوى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأمريكية!! بالدرجة الأولى إلى إن اغلب أعضاء هيئة التدريس لم يُعدوا إعداداً خاصاً يؤهلهم للقيام بمهامهم التدريسية ويضيف

قائلاً إن السبب في عدم كفاءة أعضاء هيئة التدريس ليس الأعداد الكبيرة للطلبة وليس قلة خبرة المدرس أو طول اليوم الجامعي أو عبء العمل.

هذه أسباب ثانوية بينما السبب الأساس هو إن عضو هيئة التدريس لم يُعد للتدريس لقد اعتدنا مقولة إن المدرسين الجيدين مطبوعين وليس مصنوعين ربما كان ذلك أهم الأسباب وراء عدم كفاءة وقدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس وضعف مخرجاتهم العلمية. (نازم، ونجادات ٢٠٠٧م).

ك. صيرورة المعرفة:

من السمات المميزة لهذا القرن السرعة في التطور وفي مختلف المجالات، هذا التطور المتسارع ليس نتاجاً لاحتمية تاريخية أو خلدونية أو مشاعة بل نتاج لعمل جاد مثابر وظف له العديد من العلماء والباحثين والأكاديميين وأنفقت عليه أموال وجهود طائلة واستشراف مستقبلي فعلى سبيل المثال ينفق زملاؤنا من أساتذة الجامعات الأمريكية ٢٥-٣٠٪ من وقتهم في الاستشراف المستقبلي كل في حقل اختصاصه في المقابل نجد العديد من أعضاء هيئة التدريس لدينا من لم يقرأ أو يتابع ما يحدث حتى في حقل اختصاصه. ليس هذا فحسب بل يحارب كل عمل يشم منه راحة التجديد والتطوير. (مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية ٢٠٠٠، عنائب ١٤١٨هـ).

ل. الإمام بالغة الانجليزية:

استخدام الشبكة الالكترونية، ومتابعة ثورة المعلومات والتقنيات، يتطلب في المقام الأول الإمام بالغة الانجليزية إضافة لإجادة استخدام الحاسوب في المقابل، حيث نجد إن العديد من طلبتنا وحتى العديد من المعلمين وأعضاء هيئة التدريس من لا يجيد استخدام هاتين اللغتين حيث أصبحت مشكلة يجب معالجتها بجدية.

م. وضوح الرؤيا من خلال امتلاك فلسفة تربوية واضحة الأبعاد محددة المعالم:

لا نأتي بجديد حين نقول إن هذا القرن حمل إلينا العديد من كل شيء فيها الجيد والتميز والسيئ والمتخلف وهذا يتطلب جهداً ووعياً لفرز الجيد من غير الجيد ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود مدرس مبدئي علمي يمتلك فلسفة تربوية واضحة الأبعاد محددة المعالم... لقد جربنا الاتجاهات التقليدية لما يزيد عن خمسة عقود وكان نتيجتها كارثية بكل معنى الكلمة وما نحن عليه دليل واضح لا يحتاج إلى برهان. والموانع الداخلية (الذاتية) التي تحد من قدرتنا على الإفادة من مخرجات هذا القرن، هناك العديد من الصعوبات الذاتية التي يفرزها النظام التعليمي والجامعي والثقافة الخاملة السائدة التي تحد من قدرتنا على الإفادة من الثورة المعلوماتية التي أفرزها النظام الدولي الجديد منها:

١. ضعف أهلية مدارسنا وجامعاتنا فيزيقياً: وهذا يحد من قدرتها على الإفادة من منجزات هذا القرن. من المعلوم للجميع إن البُنْيَات التحتية لأغلب المدارس والجامعات غير مؤهل للإفادة من الثورة المعلوماتية التي أفرزها ويفرزها هذا القرن فعلى سبيل المثال إن لطبيعة البنية التحتية للمؤسسة دور في تسهيل استقبال التقنية الحديثة أو الحد من دورها ويؤيد (لأري كوبان) من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا وجهة النظر قائلاً ( إن التقنيات الحديثة لا تغير المدرسة بل يجب إن تتغير المدرسة لكي تتمكن من استخدام التقنيات بصورة فعالة). ليس هذا فحسب بل إن هناك من يرى إن للواقع الاجتماعي والاقتصادي المتخلف تأثيراً كبيراً على قدرة الجامعة على المواكبة.

٢. التجهيل المنظم والمقصود: كان للنظام المباد دوراً سنياً يتمثل في تجهيل مؤسسات التعليم إن وجدت وتغريبها عن مجريات الأحداث في العالم لا بل حتى عن مجريات الأحداث في العالم العربي مما حرم متلقيها لعب الدور الريادي الذي يجب إن تضطلع به في تطوير المجتمع وتحديثه ناهيك عن محاربتهم والعمل على إفقارهم بالمفهوم الشمولي للفقر. لقد عمل النظام الرجعي والاستعماري على دفع المتقنين إلى

الشعور بالإحباط والدونية والميل إلى العزلة والتزام الصمت والخشية من التعبير عن الذات أو الحديث عن هموم الوطن والمواطن ناهيك عن ضعف الاهتمام بالثقافة والبحث العلمي.

٣. فتح أبواب التدريس الجامعي: حيث يتم القبول لكل من هب ودب وكان التدريس الجامعي وظيفة لمن لا وظيفة له. هذا الوضع المزري أدى ويؤدي إلى تخلف التعليم الجامعي ويدفع بالجامعات إلى الاغتراب والى تهيمش دورها الريادي في قيادة المجتمع وتحديثه ناهيك عن قدرتها على الإفادة من ثورة المعلومات في العالم. على سبيل المثال أفواج المتقدمين للدراسات العليا مستمرة دون وجود ضوابط أكاديمية ومهنية ودون توفر ابسط مستلزمات هذه الدراسة. خريجو هذه الدراسات مصدر العطاء العلمي والتقني وأداة التنوير والتحديث والمواكبة إذا كانوا على مستوى المسؤولية وبعبء فهم أداة للإعاقة والتخلف. الجامعات بحاجة ماسة إلى تعليم عال الجودة هذا النوع من التعليم يتطلب وجود أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة الأكاديمية والمهنية والقيمية. إن رفق الجامعات بأفواج من غير المؤهلين والذين يتسمون بالأمية الوظيفية سيؤدي حتماً إلى تغريب الجامعات وعجزها عن الإطلاع بدورها الريادي في بناء المجتمع وتطويره ناهيك عن عجزها في توظيف الثورة المعلوماتية لخدمة أهدافها وبرامجها التنموية.

٤. الإبعاد للأكاديميين عن الإسهام في صنع القرار: هنا يمكننا القول إن النجاح الوحيد والتميز للنخب السياسية ذات التأثير في صنع القرار هو تمكنها من تحجيم دور أساتذة الجامعات وإبعادهم عن المشاركة في صنع القرار في حين نجد الجامعات في الدول المتقدمة تعد أهم المراكز الاستشارية للدولة مما يدفع بالأساتذة إلى المتابعة والاستشراف المستقبلي وتوظيف ما لديهم من خبره وقدره على المواكبة لصالح الدولة والمواطن.

٥. ظاهرة الفقر التربوي والاجتماعي والاقتصادي: الواقع الاجتماعي والتربوي والاقتصادي المتخلف افرز العديد من الظواهر السلبية ذات العلاقة بالعملية التربوية في مقدمتها ما يمكن إن نطلق عليها أساليب الغش للطلبة هذه الأساليب انتشرت داخل المدارس والجامعات وخارجها وتمارس دوراً تخريبياً من خلال تقديمها كل أساليب الغش. لا تأتي بجديد حين نقول إن هذه الأساليب لا تسهم في إنتاج المعرفة ولا تدفع بالطلبة إلى البحث والاستقصاء الذي هو من أساسيات إنتاج المعرفة كما إنها تحول بين الطلبة وبين مراكز مصادر المعلومات لا بل يمكن القول أنها تساهم في تنمية ظاهرة الإطعام بالمعلقة spoon feeding التي تعد من أساسيات المعلم والأستاذ المُلقن وكان ظاهرة المُلقن لا تكفي لوحدها لتخريج طلبة يتسمون ( بالغباء ) وضعف الرغبة في التعلم.

٦. قلة الأموال المخصصة للتعليم الجامعي: من المتعارف عليه إن للمال دور حاسم في عملية التجديد والتطوير وفي بناء الكفاءات العلمية وتطويرها خاصة إذا أريد الإفادة من نظم المعلومات في عملية التطوير والتجديد فهذه النظم باهظة الكلفة كما إن الحصول عليها وتوظيفها يتطلب الكثير من المال والجهد في المقابل يجب إن توضع هذه الأموال بأيدي أمينة تحسن استثمارها، إن توظيف الأموال في التعليم الجامعي عملية استثمارية أثبتت الدراسات إن الأموال التي تنفق على التعليم تعطي مردوداً مضاعفاً عما تعطيه نفس هذه الأموال إذا أنفقت في مشاريع صناعية. إضافة لذلك فإن ما حققته الجامعات في بعض الدول الآسيوية كمعهد كوريا المتقدم للعلم والتقانة وجامعة سنغافورا الوطنية والمعهد الهندي للتقانة يعزى تقدمها إلى حجم الأموال التي وظفت فيها فحجم الإنفاق على هذه المؤسسات يساوي ما ينفق على نظيراتها في الدول المتقدمة. لهذا استطاعت هذه المؤسسات توفير قاعدة عريضة من التنوع في أنساق التعليم والبحث العلمي ولعبت دوراً ريادياً في تطوير العلم والمعرفة وفي إنتاج البحوث الأساسية والتطبيقية وأسهمت إسهاماً مباشراً في دعم الابتكارات المحلية في الصناعة والزراعة.

٧. تكلؤ الإدارة في إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجالات العمل الجامعي.

٨. المناهج التقليدية السائدة تحد من الإفادة من مخرجات القرن الحادي والعشرين. (نازم ٢٠٠٠، مجلة المستقبل العربي ١٩٩٨، عنائب ١٤١٨هـ، المذحجي ٢٠٠٩).

ن. انفتاح سوق العمالة العالمي:

وفقاً لنظام التجارة العالمي الحر الذي لا يضع حدوداً للتجارة أو سوق العمل، وعليه فإن المستويات المتوقعة لأي منا حتى يحصل على عمل يضمن له حياة كريمة لن تقل، بل يجب أن توازي المعايير العالمية، وهي تكاد تكون غائبة في مخرجاتنا لأنها لا تستطيع المنافسة في سوق العمل العالمي إلا فيما ندر. (Druker, 1999). ص. الإنفاق على التعليم:

يشكل الإنفاق على التعليم مؤشراً صادقاً على الأهمية النسبية التي توليها الدولة لتشكيل رأس المال البشري. وثمة سباق غير محسوم بين الطلب على التعليم المتزايد والموارد المحدودة المخصصة لهذا القطاع في إطار التزامات الدولة الأخرى، وعلى وجه الخصوص الإنفاق على قطاع الأمن والدفاع. وهكذا نجد أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي هي في الحدود العالمية وإن تراجعت بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥م. ولكن الذي يثير الانتباه والأسف هو تراجع الإنفاق العمومي في المتوسط على التعليم للفرد الواحد فقد كان هذا الرقم ١٢٢ دولاراً أمريكياً عام ١٩٨٥ وتراجع إلى ١١٠ دولارات عام ١٩٩٥ في الدول العربية مقابل ٥٢٠ دولاراً و ١٢١١ دولاراً للعلمين على التوالي في الدول المتقدمة. وإذا كان هذا الرقم قد تشابه مع متوسط العالم عام ١٩٨٥، فإنه أصبح لا يشكل إلا نحو ٤٠٪ منه عام ١٩٩٥، الأمر الذي يشير دون شك إلى مشكلة نوعية لا يمكن تجنبها إلا بالعمل المستمر والجاد. (نازم ٢٠٠٧، مصطفي ٢٠٠٥، تركي ٢٠٠٨).

ع. العولمة والتحديات الراهنة، وأساليب مواجهتها:

العولمة هي تداخل كثيف في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين مختلف دول العالم. وبالتالي سهولة حركة الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات والمعلومات. وفي ظل العولمة، تواجه البلدان النامية ومنها بلادنا تحديات في مختلف الميادين أهمها في المجالات الآتية:

١. في المجال الاقتصادي: ضعف الرأسمال الوطني وموارد الدولة، وحدة المنافسة الأجنبية، والتبعية الاقتصادية.

٢. في المجال الاجتماعي: الفقر، البطالة، الأمية، الفوارق الطبقة الكبيرة، الهجرة من الريف إلى الحضر، الهجرة السرية.

٣. في المجال الثقافي والحضاري: فقدان الهوية الوطنية وغزو النماذج الغربية.

٤. في المجال السياسي: استمرار الممارسات المخالفة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

٥. في المجال البيئي: استنزاف الموارد الطبيعية، التقلبات المناخية، التلوث، والانحباس الحراري.

وفي هذا المقام يمكن اقتراح بعض التدابير للتغلب على هذه التحديات ذات العلاقة بالعولمة ومفاهيمها من أهمها:

أ- خلق تكتلات اقتصادية كبرى في العالم الثالث.

ب- إقامة شراكة مع تكتلات العالم المتقدم مثل الإتحاد الأوروبي ومجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر.

ت- توفير الظروف الملائمة للاستثمار.

ث- إعادة هيكلة الاقتصاد لمواكبة متطلبات السوق الدولية.

ج- تحسين المستوى الاجتماعي للمواطنين، وتقليص الفوارق الطبقة.

ح- رد الاعتبار للثقافة والحضارة المحليتين.

خ- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، والمحافظة على التوازن البيئي في إطار التنمية المستدامة. (نازم ٢٠٠٧، مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية ٢٠٠٠).

ف. الاقتصاد الرقمي:

يعيش الاقتصاد العالمي عصباً جديداً يتم تحريكه وتشغيله واستثماره رقمياً وتقنياً وهو معتمد على المعرفة والمعلومات الحديثة والتي تعتبر موجهة لهذا النوع من الاقتصاد في هذا العصر. حيث يتجاوز تأثير التقنية الأجهزة الحديثة والاتصالات السريعة وسيكون على

المجتمعات إعادة تعريف أو تنظيم الاقتصاد أو تحريكه وتشغيله في شكل جديد يعتمد على المهارات الناعمة soft skills مثل التكنولوجيا البشرية، ومهارات الإدارة، وإدارة الوقت، والتواصل السريع الفعال، والإبداع في حل المشكلات والتي تتكيف بسرعة مع التغيرات التقنية وثورة المعلومات الرقمية ومختلف الهياكل التنظيمية والمؤسسية.

وعليه إن تطوير مهارات ضرورية للحياة والعمل بشكل ناجح في العصر الرقمي سوف يدفع إلى اقتصاد قائم على المعلومات واستثمارها وهذا يفرض ويتطلب مستويات مرتفعة من التعليم قائمة على التأثير في التقنية وليس على التأثر بها فقط. ويقترح اقتصاد المعلومات بناء قوة عاملة معتمدة على قدرة المدرسة على تحضير المهارات المعرفية للطلاب كالتفكير العلمي والمنطقي وحل المشكلات والتحليل والملاحظة الدقيقة وإدارة البيانات للتلاؤم مع التغير التقني والمعرفي المتصاعد هذه المهارات التي سوف يقيّمها فيما بعد سوق العمل والتي ستفوق إلى أداء ناجح فيه. (تركي ٢٠٠٨، مصطفى ٢٠٠٥).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

إن العملية التعليمية في أي بلد تعتبر المؤشر الحقيقي للمستوى الحضاري والعلمي، ومواكبته ركب التقدم المعرفي والتقني، وموقعه بين دول العالم، كما يعتبر مؤشر دقيق لتحديد مستوى معيشة ورفاهية مواطنيه، وخاصة مثل المجتمع اليمني الذي تؤكد كافة مؤشرات الخاصة بالتعداد العام للسكان عام ٢٠٠٩م وحتى التوقعات لما بعد هذا العام وحتى ٢٠١٠م أن هناك تزايد كبير جداً للسكن والسكان، حيث وجد إن معدل النمو السكاني للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠م بلغ ٢٩٪ ومعدل الخصوبة الكلي لكل امرأة لنفس الأعوام بلغت ٥,٥ (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م، الإصدار ٣٩ يونيو ٢٠١٠م) وتعتبر هذه النسب من أعلى النسب على مستوى العالم. وهذا مؤشر لا يوحى بالقدرة على إحداث نقلة نوعية في التعليم العام والجامعي خلال الفترة القريبة القادمة نتيجة هذه الزيادات، والتي لا يقابلها تحسن في الوضع الاقتصادي. جدول رقم (١) يوضح عدد السكان ذكور وإناث وتوزيعهم وفق العمر أقل من ١٥ سنة ومن ١٥ إلى ٦٤ سنة في الجمهورية اليمنية

إجمالي السكان المقيمين ٢٠٠٩	إجمالي السكان أقل من ١٥ سنة	إجمالي السكان من ١٥ - ١٩ سنة	إجمالي السكان ١٥-٦٤ سنة
الذكور	١١,٤٥٤,٩٦٣	٩,٦٢٩,٢٦٥	١٢,١٣٢,٤٨٤
الإناث	١١,٠٣٧,٠٧٢		
الإجمالي	٢٢,٤٩٢,٠٣٥	٤٢,٨٪	٥٣,٩٪

من الجدول رقم (١) نلاحظ إن عدد السكان أقل من خمسة عشر سنة، يمثل نسبة عالية مما يدل بوضوح أنه يمثل قاعدة عريضة جداً، أي أنه شعب فتى جداً حيث مثلت نسبة ٤٢,٨٪ ٩,٦٢٩,٢٦٥ من عدد السكان. كما نجد إن عدد السكان حسب فئات العمر ١٥ - ١٩ سنة للعام ٢٠٠٩م بلغ ٢,٨٣٣,٥٨٣ نسمة (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م، صنعاء، الإصدار ٣٩ يونيو ٢٠١٠م ص ٧٧)، وهنا سنلاحظ إذا جمعنا عدد السكان من أقل ١٥ إلى ١٩ سنة سنجد أنها تصل إلى ١٢,٤٦٢,٨٤٨ نسمة وهذا العدد يمثل عدد كبير جداً من السكان، أي إن حوالي ٥٠٪ منهم على الأقل يجب أن يكونوا منخرطين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي. مما يجعلنا نشير بعض الأسئلة مثل: كم من هذا العدد يتواجد في المدارس، والجامعات؟ وهل تتوفر لهم شروط الالتحاق بالمدارس والجامعات؟.

ويرى الخبراء أن تطوير القوى العاملة وتأهيلها يشكل نوعاً من الاستثمار في رأس المال البشري وهو الذي يتحكم في رأس المال الاقتصادي؛ ولذا فإن الاستثمار في التربية هو استثمار في المستقبل؛ لأن الأجيال الصاعدة هي التي ستتحكم بمقدرات الأمة ومستقبلها بما تمتلكه من صفات وسمات تناسب المتطلبات الحديثة للعالم الذي نعيشه. وقد ركزت توصيات البنك الدولي كثيراً على أهمية التطوير التربوي في الدول النامية من أجل تنمية القوى البشرية حفاظاً على رأس المال البشري لها. كما أكدت وبصورة دائمة دراسات اليونسكو واليونسيف على ضرورة التطوير التربوي في الدول النامية وبخاصة فيما يتعلق بتطوير المناهج وتدريب المعلمين وتنمية الموارد البشرية.

كما جاءت الدراسة العالمية التي قامت بها اليونسكو عن التربية في القرن الواحد والعشرون بعنوان التعليم ذلك الكنز المكنون لتؤكد دور التربية والتعليم القيادي في تقدم المجتمعات ورفيها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وبخاصة في بناء القوى البشرية والتنمية الذاتية للإنسان وخاصة في مجتمع مثل مجتمعنا حيث تشكل فيه نسبة من هم في مرحلة الالتحاق بالتعليم بهذه الكثافة. ومن أجل امتلاك ناصية العلم والتقنية والتخلص من التبعية الثقافية. وجاء في توصيات مؤتمر البرلمانين الدولي الذي عقد في باريس في الفترة من ٣ - ٦ يونيو / حزيران عام ١٩٩٦م بالتعاون مع اليونسكو حث الدول والمجتمعات على الاستثمار في التعليم وتعزيز الإبداع البشري، وإنتاج المعرفة واكتسابها ونقلها وتشاركتها، وضرورة تنمية الخبرات المحلية ودعمها، والتركيز في البرامج التربوية علي تنمية التفكير الإبداعي والعلمي والذكاء والقدرة على التكيف ومواكبة كل جديد والانتفاع به وفق أسلوب علمي رصين ومفيد للمجتمع.

التعليم الأساسي:

يعتبر التعليم الأساسي مرحلة مهمة لإعداد النشء في المجتمع وعلى ضوء الاهتمام بهذه المرحلة ينعكس المستوى التعليمي ومدى مواكبته لمتطلبات العصر، وأهمية الاهتمام بالتعليم الإلزامي (الأساسي) لما له من أهمية في إعداد مواطن صالح ونافع ومنتج في المراحل الأولى من عمر الإنسان، كما يمكنه التكيف مع معطيات الحياة العصرية، وتقبل التغييرات التقنية والتفاعل معها واستخدامها، وأيضاً إنتاجها، لكننا نجد أننا في الجمهورية اليمنية ربما نعاني الكثير من الصعوبات التي تجعلنا نستطيع تحقيق ولو جزء مما أشرنا إليه هنا نتيجة تلك الأعداد الكبيرة، والجدول الآتي يؤكد ذلك.

جدول رقم (٢) يوضح عدد طلاب مرحلة التعليم الأساسي وعدد المدارس والمدرسين

النسبة	عدد طلاب المرحلة الأساسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ م	البيان
٥٧,٥%	٢,٣٩٥,٢٧٦	ذكور
٤٢,٥%	١,٧٧١,٥٠١	إناث
	٤,١٦٦,٧٧٧	إجمالي الذكور والإناث
	١١,٥١٣	عدد المدارس
	١٠٥,٨٢٣	عدد المدرسين للمرحلة الأساسية
	٨٣,٧٢٩	مدرسين ذكور
	٢٢,٠٩٤	مدرسات إناث
	١٢٨,٦٩٤	عدد الشعب
	٣٢,٤ *	متوسط عدد الطلاب في الشعبة

• هذه النسبة غير حقيقية في الواقع باعتبارها متوسط عام، حيث نجد عدد الطلاب في الفصل الواحد في المدن يصل إلى أكثر من ثمانون طالب في كثير من المدارس.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) إن عدد طلاب مرحلة التعليم الأساسية بلغ ٤,١٦٦,٧٧٧ طالب وطالبة، موزعين على ١١,٥١٣ مدرسة، و١٢٨,٦٩٤ شعبة ليعطي نسبة ٣٢,٤ كمتوسط عدد الطلاب في الشعبة الواحدة. وهنا نسأل هل هذا التوزيع وهذه النسبة حقيقية طبعاً حقيقية إحصائياً، فالمعلومة مستقاة من كتاب (الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م، الإصدار ٣٩ يونيو ٢٠١٠م) ولكن المشاهد للواقع الفعلي والتوزيع الحقيقي للمدارس تختلف باختلاف الريف والحضر، وتختلف باختلاف التوزيع الجغرافي لكثافة التوزيع السكاني من محافظة إلى أخرى، وتوزيع الخارطة المدرسية للمدارس. كما إن المناطق الريفية تختلف في كل مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيظهر التباين واضح جداً فيها، فقد تجد مدارس لديها سعة مناسبة للطلاب في الفصول، وأخرى تعاني من زحمة الفصول بشكل متوسط وبعضها

تعاني من ازدحام خانق في كثير من المدارس، مما يكون له أثر كبير وسلبى على العملية التعليمية، إضافة إلى عدم توافر معظم الإمكانات المتعلقة بالعملية التعليمية (حيث يقدر إن عدد كبير من الطلاب في الريف اليمني بدون مقاعد، وعدم توافر المعامل، والكتاب المدرسي بشكل كامل في معظم المدارس وخاصة النائية منها، وعدم توافر المدرسين وخاصة في المواد العلمية، وعجز شديد بالتقنيات التعليمية). أما بالنسبة للمدن وخاصة عواصم المحافظات فهي تعاني من تضخم الفصول الدراسية بحيث تصل في معظم الحالات للفصل الواحد أكثر من ثمانين طالب في الشعبة الواحدة. كما إن عدد المدرسين غير واقعي حيث إنه من المعروف إن أكثر من ثمانون ألف مدرس غير مؤهلين (المصدر وزير التربية والتعليم في مقابلة تلفزيونية) تأهيل مناسب وهم من الحاصلين على دبلوم تربوي بعد الإعدادية أو الثانوية والتي قد مر عليها أكثر من عقدين من الزمن، إذن فالعدد ١٠٥,٨٢٣ مدرس غير حقيقي، والمستوى المطلوب من الجودة منعدم، إضافة إلى عدم توافر كافي للمدارس، والتقنيات المناسبة، والكتاب العلمي العصري المناسب، والبيئة التعليمية المناسبة، إذن هل أرقامنا المعلنة واقعية أم لا نحن بحاجة إلى القيام بدراسات حالة لكل مديرية من مديريات الجمهورية لنستطيع تحديد المشكلات والحلول بدقة وعلمية. والعمل على توفير كل الإمكانيات التي تحتاجها مدارسنا لنحصل على مخرجات تلبي متطلبات وخطط واستراتيجيات التنمية.

ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى إن هناك قفزة نوعية للتعليم الأساسي في الجمهورية. كما أشار تقرير البنك الدولي إن اليمن استطاع تحقيق توسع مذهل في مجال التعليم خلال الثلاثين عاماً الماضية لينخفض معدل الأمية إلى النصف من ٩٠ % إلى ٤٥ % عندما أتيحت بيانات كاملة لأول مرة، فخلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ - ٢٠٠٠م ارتفعت معدلات القيد في التعليم الأساسي بمقدار ستة أضعاف لتتعدى ثلاثة ملايين طالب بعد أن كانت نصف مليون تقريباً. ومن العام الدراسي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م استمر نمو معدلات القيد في التعليم الأساسي بمعدل ٢٢٪ ليتعدى أربعة ملايين طالب خلال العام الدراسي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م علاوة على ذلك فإنه خلال الفترة ما بين العامين الدراسيين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م و ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م ارتفعت معدلات القيد في التعليم الفني والتدريب المهني (TEVT) بمقدار ١٥ ضعف: من ٨٠٠٠ إلى ٢٣,٠٠٠ تقريباً. وفي غضون ذلك شهد التعليم العالي (HE) نمواً في معدلات القيد بمقدار ٣٥ ضعفاً في الفترة ما بين ١٩٧٧ - ٢٠٠٠م أي من ٥,٠٠٠ تقريباً إلى ١٧٥,٠٠٠ ثم واصل التعليم العالي نموه بنسبة ٣٤٪ ليتعدى ٢٣٠,٠٠٠ في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م ومع الوضع في الاعتبار التحديات الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية التي تواجهها اليمن، يعد هذا التوسع جيداً بالملاحظة والدراسة.

بيد أنه من الخطأ النظر إلى هذه الزيادة في إتاحة خدمات التعليم من منظور كمي بحت ف وراء هذه الأرقام، تكمن أسئلة حول ما إذا كان باستطاعة اليمن تحقيق زيادات أكبر باستخدام نفس الموارد خلال الفترة الزمنية ذاتها، وما إذا كانت موازنة التوسع بين مختلف مستويات التعليم هي الأنسب، فضلاً عما إذا كان من الممكن تحقيق تحسينات الجودة باستخدام الموارد ذاتها أم لا، (مطبوعة مشتركة بين البنك اليمني للإنشاء والتعمير الجمهورية اليمنية / البنك الدولي، (MENA) حزيران / يونيو 2010، تم النشر بمعرفة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1818 H Street, NW, Washington, DC 20433, USA، البنك الدولي).

ولكن هذا لا يقاس عليه حتى لا نعمل على عدم الاعتراف بأن هناك قصور ومشكلات وتحديات حقيقية يجب الالتفات إليها سريعاً والعمل على حلها قبل أن تتفاقم ونصل إلى مرحلة ألا عودة ونصبح غير قادرين على معالجتها.

التعليم الثانوي:

إن تطور الأمم في هذا العالم دائماً ما يكون مرهوناً بدرجة كبيرة بمدى تطور مؤسساتها التربوية وأنظمتها التعليمية، حيث أن التعليم يزود المجتمع بالموارد البشرية اللازمة التي تسهم في تحقيق أهدافه المنشودة. كما يعتبر التعليم الثانوي مرحلة مهمة جداً لإعداد طالب يتميز بالمهارة والتمكن لأنها مرحلة تهيئة للتعليم العالي بكل تخصصاته، ولكن نجد إن المؤشرات في اليمن لا توحى بجودته المطلوبة، لأن مخرجاته لا تلبي المستويات المرجوة للتعليم العالي كما سنلاحظ في الجدول رقم ٣.

جدول رقم (٣) يوضح عدد طلاب المرحلة الثانوية وعدد المدارس والمدرسين



النسبة	طلاب المرحلة الثانوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ م	البيان
٪٦٤,٣	٣٦٢,٥٨٥	ذكور
٪٣٥,٧	٢٠١,٠٧٨	إناث
	٥٦٣,٦٦٣	إجمالي عدد الذكور والإناث
	٣١١	عدد المدارس
	٦,٦٦٧	عدد المدرسين للمرحلة
	٥,١٦٧	مدرسين ذكور
	١,٥٠٠	مدرسات إناث
	١٤,٧٢٣	عدد الشعب
	٣,٣١٩	عدد المدارس الأساسية والثانوية
	*٣٨,٣	متوسط عدد الطلاب في الشعبة
	٧٨,٤٨٢	عدد المدرسين للمرحلة الأساسية والثانوية
	٥٩,٥٠٩	ذكور
	١٨,٩٧٣	إناث

\* هذه النسبة غير حقيقية في الواقع باعتبارها متوسط عام، حيث نجد عدد الطلاب في الفصل الواحد في المدن يصل إلى أكثر من ثمانون في كثير من المدارس

ومن الجدول رقم (٣) يلاحظ إن عدد الطلاب لا يتناسب مع المتوقع تخرجهم من التعليم الأساسي حيث كان في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ م حوالي أربعة مليون لم يواصل دراسته الثانوية منهم غير ٥٦٣,٦٦٣ طالب وطالبة ويعتبر هذا مؤشر كبير إلى نسبة التسرب والإهدار في التعليم، وهذا بالتأكيد يعود نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية وارتفاع نسبة البطالة المقنعة، بسبب عدم توافر فرص عمل في كل من القطاع العام أو القطاع الخاص مما يحدو بعدد كبير من الطلاب للتوقف عن الدراسة والبحث عن عمل لكسب المعيشة. كما يلاحظ بأن عدد الإناث أقل بالنسبة للذكور وهذا يعود لطبيعة العلاقات الاجتماعية في بلادنا حيث إن عدد كبير منهم يبقين في منازلهن بأوامر أولي الأمور انتظار الزواج وهذا ينطبق على الريف والحضر، كما إن عدد كبير في الأرياف تسرب بسبب المشاركة في العمل في قطاع الزراعة الذي يعتبر لبعض الأسر المصدر الوحيد للدخل، والبعض الآخر وخاصة من الذكور في الريف والحضر يتسرب بعد مرحلة التعليم الأساسي ليقومون بدور إعالة أسرهم.

أما عدد المدرسين في هذه المرحلة والذي بلغ ٧٨,٤٨٢ إلا إن هناك عجز واضح مقارنة بعدد الطلاب، وخاصة في المناطق الريفية، إضافة إلى عدم قدرة الوزارة على توظيف مدرسين في كثير من التخصصات وخاصة العلمية منها، كما يلاحظ إن عدد كبير منهم غير مؤهل التأهيل المناسب حيث كان عدد كبير منهم حاصل علي مؤهل الثانوية أو أقل من الثانوية، خاصة بعد ١٩٩٤ م حيث أصبح

التوظيف من مسؤولية وزارة الخدمة المدنية مما قلل نسبة التوظيف لخريجي الجامعات. أما عدد الطلاب في الشعب الدراسية نجد إن هذه النسبة غير حقيقية في الواقع باعتبارها متوسط عام، حيث نجد عدد الطلاب في الفصل الواحد في المدن يصل إلى أكثر من ثمانون طالب في كثير من المدارس. كل ذلك سبب رئيس لتدني مستوى التعليم الثانوي، حيث أن كل الظروف التربوية المحيطة بالعملية التربوية والتعليمية لا ترقى إلى المستويات الدنيا من التعليم المطلوب، مثل عدم توافر مدارس مناسبة تكفي الأعداد الكبيرة، وعدم توافر مدرس مؤهل تأهيل مناسب، وغياب الوسائل التعليمية التعلمية المناسبة، وعجز واضح في المعامل وورش التعلم الحديثة، وانعدام التقنيات الحديثة المعاصرة، وعدم توافر الكتب والمراجع ومصادر التعلم المتنوعة... الخ، كل ذلك سبب رئيس لأن يُعمم بأن هناك أزمة تعليم في اليمن في ظل تحديات العصر والتمثلة بالعولمة وأنظمتها الاقتصادية الحرة والاجتماعية والثقافية والتي تواجهها بلدان العالم الثالث بصعوبة ومنها اليمن، وخاصة مع ظهور المشكلات الاقتصادية والعجز المالي الذي أثر على عدم قدرة هذه الدول على توفير متطلبات مواكبة سرعة التغيير في كافة مناحي الحياة، كذلك مشكلة دول العالم الثالث والتمثلة في ضعف قدرتها على توظيف التقنيات الحديثة بكفاءة مناسبة لعدم توافر الموارد البشرية التي تستطيع التعامل معها بدقة علمية، والمشاركة في توظيفها وإنتاجها.

التعليم العالي:

كذلك التعليم الجامعي هو الآخر ليس بأحسن حالاً من التعليم الأساسي والثانوي، فقد عانى وبعانى من مشكلات وتحديات تقف عقبة أمام انتقاله الانتقال النوعي الذي يجعله متميز. حيث يحظى التعليم العالي باهتمام بالغ من قبل جميع الدول والمجتمعات، لما له من أثر على رقيها وتطورها وتقديمها العلمي، ولما يُلقى على عاتقها من مهمة تخريج كوادر بشرية من أجل التنمية الوطنية، فأصبحت صيغ التعليم الجامعي التقليدية قاصرة عن مواجهة تحديات العصر الحالية والمستقبلية والتي تشكلها معطيات عصر ما بعد الصناعة وثورة المعلومات والمعرفة.

لذا تزايد الاهتمام بقضايا التعليم الجامعي بدرجة كبيرة، نظرًا لأهميته المجتمعية المطلقة، مما قاد لإحداث ثورة تعليمية، تسعى إلى إخراج التعليم الجامعي من قوالبه التقليدية لنوع مستحدث من التعليم الجامعي يساهم في بناء مجتمع المعرفة.

جدول رقم (٤) يوضح عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية للعام الجامعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م

الجامعة	عدد الطلاب المستجدون	عدد الطلاب الملتحقين	طلاب الدراسات العليا	الخريجين	هيئة التدريس
صنعاء	١٦,٢٢٦	٧٤,٦٣٧	١,٢٠٢	٦,٨١٦	١,٧٥٣

عدن	٦,٥٥٤	٢٣,٨٠٧	١,٠٩٤	٤,٧٥٤	١,٧٤٨
تعز	٨,٨٢٦	٢٥,٥٩٢	١٠٤	٣,٤٠٣	٤٣٤
الحديدة	٦,٧٥٨	١٥,٨٦٨	٠	١,٩٦٨	٥٥٤
حضر موت	٢,٨٦٥	٩,٩٩٤	٤٥	١,٥٣٢	٥١٢
إب	٢,٧٣١	٩,٢١٣	٨١	٨١٩	٢٩٦
ذمار	٥,٧٣٥	١٤,١٦٦	١٣٩	٢,٤٧٣	١,٦١٠
عمران	٤,٥٨٦	٢٠,٠٩٤	٠	٢,٠٣٢	١٤٥
الإجمالي	٥٤,٢٨١	١٩٣,٣٧١	٢,٦٦٥	٢٣,٣١٨	٧,٠٥٢
الجامعات الأهلية ٢٠ (الإجمالي)	٢٦,١١٩	٦٢,٧٥٤	٠	٥,٦٨٥	١,٨٦٧

من خلال الجدول رقم (٤) نلاحظ إن هناك تفاوت وعدم عدالة التوزيع لكل مدخلات التعليم العالي، كانت للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بشكل عام، ناهيك عن بقية الإمكانات التي لم تتوافر أية إحصائيات عنها، ويمكن أن نلاحظ إن جامعة صنعاء وتعز تشكل أكبر عدد للطلاب فيهما، وهذا العدد لا يتناسب وعدد أعضاء هيئة التدريس فيهما مقارنة بعددهم في عدن وذمار على سبيل المثال ففي صنعاء بلغ عدد الطلاب المستجودون والمتحقون فيها ٩٠,٨٦٣ طالب وطالبة، وعدد أعضاء هيئة التدريس ١,٧٥٣ بينما في جامعة عدن بلغ عدد الطلاب ٣٠,٣٦١ طالب وطالبة وعدد أعضاء هيئة التدريس ١,٧٤٨ أي نجد أن هناك عضو تدريس واحد لكل ٥١,٨ طالب في جامعة صنعاء، ونجد أن هناك عضو هيئة تدريس لكل ١٧,٣٦ طالب في جامعة عدن. أما في جامعة تعز نجد إن عدد الطلاب بلغ ٣٤,٤١٨ طالب وطالبة وعدد أعضاء هيئة التدريس بلغ ٤٣٤ أي عضو هيئة تدريس لكل ٧١,١١ طالب وطالبة، بينما في جامعة ذمار بلغ عدد الطلاب ١٩,٩٠١ طالب وطالبة وعدد أعضاء هيئة التدريس ١,٦١٠ أي عضو هيئة تدريس لكل ١٢,٤ طالب. هذا التفاوت يشكل سبب رئيس للخلل في العملية الأكاديمية في الجامعات اليمنية، أضف لذلك العجز الكبير في توافر الإمكانات والتقنيات الحديثة للعملية التعليمية التعليمية فيها، كما تعاني الجامعات الحكومية من قصور وضعف توافر الموارد المالية التي يمكن أن تساعد في توفير مُناخ تعليمي مناسب يمكنه المنافسة في هذا العصر.

أما الجامعات الخاصة فهي كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ورغم العدد المحدود الذي تقبله من الطلاب والطالبات، فهي تقام في عمارات مخصصة للسكن أصلاً مما يفقدها أبسط المعايير التي يمكننا من خلال ذلك أن نسميها جامعات، عدى بعضها، يمكن أنها تحاول أن توفر بعض الإمكانات التي تستعوض فيها عن بعض هذا القصور، وكذلك من الملاحظ جداً أنها تعاني من عجز في كل الإمكانات وعجز في توافر أعضاء هيئة تدريس، لأنها تعتمد على أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية، وأصبح عضو هيئة التدريس مشغول في تغطية أعباء تدريسية فقط، مما يؤثر على مستويات أدائه، ومستوى نموه الأكاديمي الذي يتوقف في كثير من الأحيان نتيجة هذه الأعباء التي تثقل كاهله، والسبب يعود أساساً لوضعه المادي المتردي من جهة وإلى عدم تقدير مهنة التدريس الجامعي من جهة أخرى.

وعليه إن ما يواجهه التعليم العالي في اليمن من تحديات حالية ومستقبلية تتزايد، نتيجة لتزايدها واستمراريتها وتسارعها، إضافة لما يعانيه هذا النوع من التعليم من إشكاليات في هذا العصر، ويعتريه الكثير من المشكلات وجوانب القصور ومكامن الخلل التي تؤكدتها كثير من الدراسات وأهم هذه المشكلات والتحديات بعامة كما يأتي:

- أ. الطلب المتزايد على التعليم الجامعي دون الاهتمام في التوسع بالطاقة الاستيعابية في الجامعات بكل إمكانياتها المختلفة.
- ب. يزداد التحدي بزيادة الطلب على التعليم الجامعي، نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني، كما أشرنا فيما سبق حيث يعتبر سكان الجمهورية اليمنية شعب فتي قاعدته عريضة جداً تؤكد تواجد عدد كبير جداً من الشباب يجب أن تستوعبهم الجامعات والمعاهد الفنية وكلية المجتمع.
- ت. ظهور فئات من المتعلمين غير التقليديين من غير المنتظمين والراغبين في التعليم مدى الحياة؛ والذين سيتزايد طلبهم على التعليم الجامعي، مع تزايد أهمية ذلك في الحياة المهنية المعاصرة وارتباطه بتحسين مستوى الدخل وفرص العمل.
- ث. ضعف عدالة التوزيع للجامعات اليمنية في المحافظات اليمنية، من حيث اختلال المساواة في توفر خدمة التعليم، ومدى تناسبه مع الاحتياجات المختلفة للمحافظات وعدم مراعاة التوزيع العادل للإمكانيات فيها.

ومما تقدم يمكن الإشارة إلى إن أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في اليمن بشكل خاص تتلخص فيما يأتي:

١. الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة التي ترغب بالالتحاق بالتعليم الجامعي.
٢. الرغبة في الحصول على تعليم متميز يتناسب ومتطلبات العصر.
٣. عدم تطور أدوار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمجتمع.
٤. غياب تطور استراتيجيات وأساليب التدريس في التعليم الجامعي.
٥. عدم استخدام وتطوير مهارات التعليم والتعلم التقني.
٦. منافسة القطاع الخاص على تقديم التعليم العالي بدون كفاءة مناسبة.
٧. قلة الأموال المخصصة للتعليم الجامعي.
٨. عدم القدرة على توفير وسائل التعلم الذاتي والموازي والتعلم بالمراسلة ومشاكله.
٩. غياب التقييم الذاتي والخارجي للجامعات.
١٠. عدم البدء بعملية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
١١. صعوبة مواكبة الانفجار المعرفي والتقني السريع.
١٢. قصور التنمية المهنية وأهميتها.
١٣. عدم استقلالية الجامعات المالية والإدارية، وتبعيتها لوزارة المالية.

وتعتبر هذه أهم التحديات التي تواجهها الجامعات الحكومية والخاصة في هذا العصر. فهل تستطيع الجامعات التغلب عليها أو الحد منها بمحاولة العمل الجاد بالالتزام بمعايير عالمية في العمل الأكاديمي، والبدء بتطبيق معايير ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي بمصادقية. الأمية كمسألة وطنية :

تعتبر الأمية سبباً ونتيجة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وكذلك هدراً للموارد البشرية، وكونها سبباً من أسباب ضعف القدرة التنافسية. وفي الوقت الذي اختفت فيه الأمية في أقاليم عديدة من العالم أو أصبحت ذات معدلات منخفضة جداً، حتى في العديد من البلدان النامية، فإن المعدلات في البلدان العربية ما زالت مرتفعة وأكثر ارتفاعاً في الجمهورية اليمنية، نتيجة لارتفاع عدد السكان بصورة سريعة وخاصة في العشر السنوات الأخيرة كنتيجة لتحسن الأوضاع الصحية والمعيشية.

جدول رقم (٥) يوضح نسبة الأمية وعددهم بين الذكور والإناث في الجمهورية اليمنية

البيان	تعداد ١٩٩٤	تعداد ٢٠٠٤
نسبة الأمية ذكور وإناث عدد الأميين	٥٥,٨٪ ٥,٢٨١,١٥٠	٤٥,٣٪ ٦,١٩٥,٠٣٩
نسبة الأمية ذكور عددهم	٣٦,٥٪ ١,٧٧٣,٠٤١	٢٩,٦٪ ٢,٠٥٩,٤٥٨
نسبة الأمية إناث عددهم	٧٦,٢٪ ٣,٥٠٨,١٠٩	٦١,٦٪ ٤,١٣٥,٥٨١

إن نسبة الأمية في الجمهورية اليمنية مسألة خطيرة جداً تعيشها اليمن منذ عقود طويلة قبل وبعد الثورة، ونلاحظ إن النسبة قلت عما كانت عليه عام ١٩٩٤م وأصبحت ٤٥,٣٪ عام ٢٠٠٤م ولكن هل يعتبر هذا إنجاز تجاوزته البلاد؟ طبعاً لا لأن عدد السكان تزايد بشكل كبير جداً فأني تحسن لا يظهر بوضوح نتيجة تزايد السكان، فتزداد المشكلة خطورة حيث زاد عدد الأميين، من خلال مقارنة الرقمين لكل عام حيث وصلت عام ٢٠٠٤م إلى ٦,١٩٥,٠٣٩ مليون نسمة بفارق وصل إلى ٩١٣,٨٨٩ نسمة، بالرغم إن النسبة قلت بنسبة ١٠,٥٪ ولكنها لا تعني شي أمام الزيادة الكبيرة للسكان. مما يشكل عبئ كبير على الدولة وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وبالاعتماد على تقديرات الباحثين فإنه من المتوقع ألا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل ٢٠٢٥، أما بالنسبة للإناث فسوف لن يكون ذلك قبل ٢٠٤٠م إن هذه الكارثة القومية تنبأ بها كثير من المفكرين والتربويين العرب، ونتيجة المحاولات الدائرة لوضع آلية معينة للخلاص من هذه الكارثة، ووضع تصور جديد لحل إشكالية الفكر التربوي العربي الحاضر الذي يمثل عصر انحطاط بالنسبة لماضيه الزاهر والحافل بالنظريات والاتجاهات التربوية، انقسم التربويون إلى فريقين، فريق متفائل بحل سريع، وفريق يتوقع ذلك من خلال جهود مضاعفة لحل المشكلة.

إن الأمية الأبجدية التي نتحدث عنها لا يمكن أن تبعدنا عن الاهتمام بأنواع أحدث وأخطر من الأمية هي الأمية الأدائية (الوظيفية)، أي ظاهرة عدم امتلاك المهارات والقدرات التكنولوجية على القيام أو أداء أعمال تعتمد على تلك التكنولوجيا في سوق العمل وعدم التلاؤم مع احتياجاتها أصلاً، والأمية التقانية تعني ضعف القدرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة والتكيف معها وخصوصاً تقانات المعلومات (IT) والاتصالات التي أضحت اليوم صفة من صفات العالم الرقمي والذي تحتاج الإعداد لها إلى مهارات تكوين تختلف عن التكوين الذي تعودنا على ممارسته في مدارسنا وجامعاتنا.

ولا يعود استمرار الأمية لضعف جهود مكافحة الأمية أو عدم فاعلية برامجها فحسب وإنما أيضاً لعدم سد منابع، وأسباب الأمية بالتعليم الأساسي الإلزامي. وما دامت أن معدلات الإقبال على الالتحاق بالمدارس، على الأقل في المرحلة الابتدائية، لم تصل إلى كامل الأطفال في سن هذا التعليم، وهو أمر لم تصل إليه البلدان العربية ولا يبدو أنها ستصل إليه بالأمد القريب، فإن تدفقات الأميين الشباب والمتسربين من المدارس قد يستمر لفترات طويلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

من المتعارف عليه إن التقدم السريع والتطور الذي حدث في المجتمع اليمني في الفترة الأخيرة يستوجب إعادة النظر في نظام التعليم الأساسي والثانوي والجامعي لتواكب هذا التقدم العلمي والتقني السريع. فالنظام التعليمي والمناهج الحالية قد أدت الغرض الذي وضعت من أجله وخرّجت أجيالاً خيرة لهذا البلد. غير أن هذه النظام التعليمي أصبح بحاجة إلى تطوير نوعي وكمي بما يتناسب مع الانفجار المعرفي والتقدم العلمي والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات والتحديات العالمية ومن ذلك أنها تحتاج إلى مزيد من:

• تحديد دقيق لفلسفة التربية وفق التحديات العصرية ومتطلبات الخطط الاستراتيجية للجمهورية اليمنية.

- إعداد علمي دقيق للأهداف التعليمية العامة والسلوكية (مخرجات التعلم) بمختلف مجالاتها ومستوياتها.
- التأكيد على الترابط والتكامل الأفقي والراسي بين كافة المواد الدراسية المختلفة في كل المراحل الدراسية.
- مراعاة حاجات المتعلمين عبر مراحل نموهم المختلفة في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة.
- الاهتمام بالتنسيق بين المواد الدراسية وحاجات المجتمع اليمني القائمة والمستقبلية.
- العمل على إدخال مفاهيم واستخدامات التقنية في المناهج وآثارها المترتبة على الفرد والمجتمع.
- الربط بين العلم والحياة بكل صورها، من خلال التركيز على إكساب المتعلم قدرات مناسبة من المهارات المهنية المختلفة.
- تنمية مهارات البحث العلمي والتجريب العملي وأساليب التفكير العلمي.
- تنمية المهارات العقلية العليا مثل مهارات التفكير العلمي والناقد ومهارات التفكير الإبداعي ومهارات حل المشكلات.
- بناء مدارس وفق الحاجة الفعلية لتوزيع السكان في المحافظات والمديرية.
- توفير كل الإمكانيات الخاصة بتوفير مناخ علمي مناسب للتعليم والتعلم.
- أعداد المدرس المتخصص وفق المراحل الدراسية في الريف والحضر.
- التوزيع العادل للموارد البشرية والمادية للرفعي بالعملية التعليمية.
- التخطيط السليم على المدى القصير والطويل للتغلب على أية صعوبات في حينها، وعدم تكرار الأخطاء، والاستفادة من التجارب السابقة.
- الاهتمام بالقيم الوطنية، والولاء الوطني، والشعور بالانتماء للوطن والمواطنة الصالحة، والنافعة والمنتجة.
- كما ينبغي التأكيد على تطوير العملية التربوية والتعليمية وفق الفلسفة الحديثة للمجتمع ومتطلباته العصرية من أجل إحداث نقلة نوعية في التعليم من خلال إجراء تطوير نوعي وشامل في المناهج والمواد ومسمياتها ومحتوياتها، لنتمكن من مواكبة التطورات السريعة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، كما يهدف أيضاً إلى توفير وسيلة فعالة لتحقيق أهداف وفلسفة وسياسة التعليم على نحو تكاملي عن طريق الآتي:

١. تضمين المناهج القيم الإسلامية المعتدلة والمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية اللازمة للتعلم وللمواطنة الصالحة والعمل النافع والمنتج والمشاركة الفاعلة في تحقيق برامج التنمية والمحافظة على الأمن والسلامة والبيئة والصحة وحقوق الإنسان.
٢. تضمين المناهج التوجهات الإيجابية الحديثة في بناء المناهج مثل مهارات التفكير العلمي والناقد، ومهارات حل المشكلات ومهارات التعلم الذاتي والتعلم التعاوني والتواصل الجيد مع مصادر المعرفة المتنوعة.
٣. تحسين مستوى التعليم الأساسي والثانوي وتوجيهه نحو إكساب الفرد الكفايات اللازمة له في حياته العملية والاجتماعية وفقاً لحاجات المجتمع.
٤. تطوير مهارات المتعلمين الأدائية من خلال التركيز على التعلم من خلال الاهتمام بالنظرية والتطبيق والعمل والممارسة الفعلية للأنشطة.
٥. استخدام التفاعل الواعي للتطورات المعرفية والتقنية المعاصرة وبخاصة الانفجار المعرفي والثورة المعلوماتية.
٦. تحقيق التكامل بين المواد الدراسية عبر المراحل الدراسية المختلفة .
٧. توفير الفرصة للطلاب لاختيار الأنشطة المناسبة لقدراتهم وميولهم وحاجاتهم في حدود الإمكان.
٨. ربط التعليم والتعلم بالحياة العملية والتقنية المعاصرة من خلال التركيز على الأمثلة العملية المستمدة من الحياة الواقعية، وجعل التعلم تعلم ذي معنى وهدف ووظيفي، يستطيع الطالب استخدام كل المعارف التي اكتسبها في البيئة التي يعيشها.
- وعليه يمكن القول إن التعليم ليس حركة إصلاحية فقط ولكن أيضاً عملية تنموية إنسانية بالدرجة الأولى. وهو عنصر أساس في مسألة الديمقراطية، إذ أن التعليم يعتبر استثماراً بشرياً ونحتاج إلى الاهتمام بالعملية التربوية والتي تتمثل بالمعلم والتلميذ والمدرسة، ولكن يمكن

القول إن التعليم لا يحتاج إلى المدرس ذي المؤهلات العلمية من الخارج أو إلى المدارس الفاخرة أو إلى الطالب الموهوب النابغة فقط، لكن أبسط تعريفاته هو حالة التواصل بين المرسل والمستقبل عبر مؤسسة صغيرة ذات بناء فكري وثقافي مفهوم وواضح بعيداً عن وهم الاعتقاد بأن تطوير التعليم يقوم على أساس الأبنية الفاخرة فقط إذ أن تطور التعليم في جوهر العملية التربوية والتعليمية ذاتها ومواكبة روح العصر وتدرّيس علومه الحديثة والتركيز على مناهج البحث واختبارات تنمية الذكاء والانتقال من مرحلة التعليم التقليدي إلى التعليم العصري، فالتعليم لم يعد حشو للمعلومات وإثقال كاهل التلاميذ الصغار بالكتب الكبيرة والصفحات الكثيرة، ولكنه أصبح عملية جدولة للذهن وتدريب للعقل وتنمية للذكاء وتعيده على اكتساب ملكة الاستيعاب المعرفي والبحث العلمي إذ أننا اليوم نعيش عصر الكمبيوتر والانترنت ولا يمكن أن نقف عاجزين عن التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة فلا بد أن نفتتح عالم الانترنت لكي لا نبقي معزولين أمام أسوار التكنولوجيا الحديثة، وبذلك تكون العملية التربوية متكاملة بدءاً من محو الأمية اللغوية، ومروراً بتأهيل الأساليب التعليمية وصولاً إلى محو الأمية التكنولوجية. إن العلاقة الارتباطية الوثيقة التي تجمع بين التعلم والبحث العلمي تمثل جوهر أهمية القضية لأن ارتباط التخلف الفكري والجمود العقلي بغياب البحث العلمي يدعو إلى الاهتمام الكامل بالتعليم من حيث أساليبه ومناهجه وطرائق التفكير فيه وقدرته على تقديم كوارث تفوق حركة البحث وتدفع بالعقل نحو آفاق الشراكة مع الدول المتقدمة التي قدمت التكنولوجيا عبر التزاوج بين العلم والصناعة.

ونخلص القول إن التعليم في اليمن يعاني من الازدواجية الواضحة حيث يتصارع التعليم الديني في مواجهة التعليم المدني والتعليم في مواجهة التعليم الخاص ولذلك فأنا ندعو المؤسسات المعنية بالتعليم أن تقود حملة واعية تدعو إلى خلق مناخ يسمح بدرجة من التوافق، وحد أدنى من الانسجام بين أنماط التعليم وأساليب التدريس وطرائق التربية.

كما يجب أن يتمحور العمل التربوي في التعليم الأساسي والثانوي، في المستقبل القريب حول مجموعة من المفاهيم الآتية:

١. التربية من أجل المواطنة الوطنية والعالمية تقوم على قيم جديدة تحقق التوازن ما بين القيم الروحية والمادية للإنسانية وتنشر مبادئ التفاهم والسلام والعدل لدى الشعوب.
  ٢. تطبيق مبدأ التعليم المتبادل؛ حيث يتم ربط المؤسسات التعليمية بمؤسسات الإنتاج المناظرة لنوع التعليم الذي يقدم في هذه المؤسسات، ويتردد المتعلم بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة الإنتاجية للتكامل بين ما هو نظري وما هو تطبيقي.
  ٣. اشتراك المؤسسات الإنتاجية في عملية تخطيط المناهج وتصميمها، بحيث يتم الربط بين المناهج الدراسية وسوق العمل من حيث تضمين المناهج بالمهارات المطلوبة لهذه المهن.
  ٤. التربية الديمقراطية وهي أعمق من مجرد المشاركة بالحكم وأعمق من السماح للناس بالتصويت وان الأغلبية صاحبة القرار.
  ٥. التربية من أجل تحقيق التنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان وحل الصراعات بعيداً عن العنف.
  ٦. التربية التي تقدر قيمة الكوكب الذي نعيش فيه وإن موجوداته مسخرة لخدمة الإنسان وحتمية إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والأرض.
  ٧. إذا كان الغرض الأعلى للتربية ينطوي على تنمية كل صفات الكمال للفرد فإن إعداد المعلم اليمني للقرن الحادي والعشرين لا بد وان يكون مستقبلي التوجيه ليكون قادراً على ممارسة أدوار المتغيرة الآتية:
- أ- امتلاك المعرفة الصحيحة المنتظمة والمتطورة والتي تكسبه القدرة على الوصول إلى المعلومات وتفسيرها وفهم المشكلات وتحليلها بأسلوب منظم.
- ب- اكتساب الإدارة الذاتية من تحقيق التغيير في أنماط تفكيره وسلوكه وأدائه.
- ت- ممارسة الإبداع والابتكار وتنمية روح النقد والتفكير المستقل في مجال عمله.
- ث- تنمية الاستبصار (التفكير في التفكير).

أما بالنسبة للتعليم العالي، ولكي تحقق جامعاتنا مخرجات عالية الجودة عليها:

١. إن تعمل على إن يتمتع أساتذتها بسمعة وشهره أكاديمية ومهنية من خلال تأكيدها على التدريب إنشاء الخدمة وإيجاد ورش عمل حوارية موسمية وتوفير متطلبات البحث العلمي الرصين، وموارد مالية كافية للبحث العلمي، وتوفير فرص المشاركات الدولية في المؤتمرات التخصصية.
٢. إن تعمل على جعل نسبة الطلبة إلى الأساتذة في حدود المتعارف عليها عالمياً ووفق معايير الاعتماد الأكاديمي.
٣. تؤكد على أهمية قبول وإعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس الجامعي اليمني وفق المعايير العلمية والأكاديمية.
٤. أن لا يقبل تعيين أي معيد إلا من يمتلك سجل أكاديمي متميز.
٥. إن تغطي كل تخصصاتها بكادر من أعضاء هيئة التدريس متمكنين من خلال الحصول على مقاعد دراسية لطلبة الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأجنبية المتقدمة ذات السمعة العالمية المتعارف عليها.
٦. إن يتفرغ أعضاء هيئة التدريس كلياً لعملية التدريس والبحث العلمي وخدمة الجامعة والمجتمع تحقيقاً لأهداف الجامعات الثلاثة.
٧. المشاركة الفاعلة في متطلبات الجودة واللجان المهنية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني لتطوير المجتمع المحلي.
٨. من متطلبات الترقية التي يجب أن تعتمد حجم ونوع الإنتاج العلمي الرصين.
٩. إلزام أعضاء هيئة التدريس بالتأليف والترجمة وطبع نتاجاتهم على حساب الجامعة.
١٠. تفعيل قانون المحاسبة والتقييم المستمر لأعضاء هيئة التدريس.
١١. تقاعد أعضاء هيئة التدريس غير المواكبين ممن تجاوزتهم ثورة المعلومات أو إيجاد مجالات أخرى تناسب إمكاناتهم. من الظلم إن نبقي تعليمنا الجامعي مرهون بأيدي من ثبت إن زمن التعليم الحديث والتقني قد تجاوزهم، وقد سبقتنا دول وجامعات كثيرة تخلت عن لا يستطيع تأدية عمله وفقاً للجودة المطلوبة فعلى سبيل المثال رصدت بريطانيا ٢٠ مليون جنيه للتخلص من المعلمين غير الأكفاء.
١٢. تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء هيئة التدريس.
١٣. حماية أعضاء هيئة التدريس من الضغوط الخارجية التي تحيط بهم.
١٤. مدهم بتقنيات المعرفة الحاسوبية والانترنت وبأسعار تناسب دخلهم الشهري.
١٥. مدهم بالثقة الحقيقية واعتمادهم كمستشارين لتطوير الواقع الحيواني الميداني للمجتمع المحلي والوطني.
١٦. الاهتمام بتنمية قدرات ومهارات وأوضاع العاملين الفنية والمالية في الجامعات باعتبارهم الجزء المكمل للعمل الأكاديمي ونجاحه.
١٧. إن تضع ضمن معايير التقويم لكل العاملين في الجامعة التزامهم بالوقت واحترامهم وتقديرهم لعملهم بمسؤولية.
١٨. الاهتمام بالكادر الوظيفي والإداري باعتبارهم جزء مهم وفاعل في تحسين وتطوير العمل الجامعي بكي أهدافه.



## المراجع:

١. ألفين، توفلر. (١٩٩٠)، ترجمة محمد علي ناصيف "صدمة المستقبل" مطبعة النهضة، مصر.
٢. ألفين، توفلر. (١٩٩٠)، ترجمة عصام الشيخ قاسم "حضارة الموجة الثالثة" دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام.
٣. الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه عالم الكتب.
٤. تركي، البيرماني. (٢٠٠١)، "اتجاهات حديثة في التربية"، مكتبة طرابلس العالمية.
٥. تركي، البيرماني. (٢٠٠٧)، "المناهج الدراسية بين الواقع والطموح" موقع على الانترنت بنفس الاسم.
٦. تركي، البيرماني. (٢٠٠٨) الجامعات العراقية بين الواقع والطموح موقع على الانترنت.
٧. ديلور، جاك وآخرون. (1996) التعلم ذلك الكنز المكنوز، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية، للقرن الحادي والعشرين، اليونسكو، مركز الكتب الأردني.
٨. رشيد، عادل. (2000) "العولمة وإدارة الأعمال الأردنية: تطلعات ومنطلقات". جامعة اليرموك.
٩. رضا، محمد جواد. (1998) "العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ"، المستقبل العربي، العدد 230.
١٠. الروابدة، عبد الرؤوف. (1995) "تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين، محاضرة، مجلة رسالة المعلم، العدد الرابع، المجلد السادس والثلاثون.
١١. سعيد، محمد السيد. (2000) "عندما يكون التحول الثقافي هو طوق النجاة"، العربي، العدد 494.
١٢. عريفج، سامي وآخرون. (1987)، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان.
١٣. عنايب، راجي. (1418 هـ) "معلومات عن التربية في عصر المعلومات"، المعرفة، العدد 35.
١٤. عماد الدين، منى. (1997) معلم المستقبل من منظور أردني"، مجلة رسالة المعلم، العدد الرابع، المجلد الثامن والثلاثون.
١٥. الفار، إبراهيم عبد الوكيل. (1998) تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار الفكر العربي.
١٦. كتاب الإحصاء السنوي (٢٠٠٩م) الذي صدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية يونيو ٢٠١٠م.
١٧. لونج، هارفي وويثرو، فرانك 2001 "إعداد المدارس والنظم المدرسية للقرن الحادي والعشرين" توصيات مؤتمر مونت فيرنوت الجمعية الأمريكية لمديري المدارس "ترجمة أمل سلامة الشامان، الرياض، مكتبة العبيكات.
١٨. مجلة المستقبل العربي العدد ٢٣٠ مركز دراسات الوحدة بيروت ١٩٩٨.
١٩. مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية ٢٠٠٠، موقع على الانترنت.
٢٠. المذحجي، احمد علوان. (١٩٩٤) " التربية البيئية تطورها وتعريفها" صنعاء، مطابع المفضل.
٢١. المذحجي، احمد علوان. (٢٠٠٩م) " المناهج أسسها وتخطيطها وتطويرها"، دار جامعة تعز للطباعة ونشر، ط١.
٢٢. المذحجي، أحمد علوان (٢٠٠٨) "الأسلوب العلمي لإعداد الورقة البحثية" مطابع المتنوعة، تعز، ط٢.
٢٣. مصطفى، ملكيان. (٢٠٠٥)، ترجمة عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف "العقلانية والمعنوية مقاربات في الفلسفة والدين" دار الهادي ط١.
٢٤. مطبوعة مشتركة بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي والجمهورية اليمنية 2010 يونيو، (MENA) تم النشر بمعرفة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1818 H Street, NW, Washington, DC 20433, USA، البنك الدولي.
٢٥. نازم، محمود ملكاوي، عبد السلام نجادات، 2007 م، "تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد 4، العدد ٢.

1. Druker , Peter (1999): management challenges for the 21st century, library of congress cataloging in - publication data.
2. Trompenaars, Fons (1993):Riding the waves of culture, London NIOFA.